الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الإنسانية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر موسومة بـ

قضية ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب من خلال المؤتمرات في العهد الكولونيالي

إعداد الطلبة:

- فاطمة الزهراء مداس.
- عامرية سنيخر.
- نور الدين سرير.

إشراف الأستاذ:

❖ د. سماعيل شعلال

أعضاء لجنة المناقشة	
الاسم واللقب	الصفة
د. بوسلامة محمد	رئيسا
د. سماعيل شعلال	مشرفا ومقررا
د. زاهي محمد	مناقشا

السنة الجامعية:

1442- 1443هـ/2021- 2022م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ (38) وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ (39) ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ (40)﴾

[سورة النّجم: الآية (38، 41)]

شكر وتقدير

لبارئ السماوات والأرض وفالق الحب والنوى الرحمن على العرش استوى الأكرم من الكريم والأرحم من أي رحيم والذي وفقني إلى ما أنا عليه له أسجد حمدا وشكرا وأركع إجلالا وإكبارا.

والحمد لله الذي تتم بفضله الأمور وصلي اللهم على سيدنا محمد الأمين ولأنه من لا يشكر الله زالت عنه النعم.

ها أنا أرفع قلمي هذا وأخط كل معاني الشكر والتقدير لمن كان لي عونا بإنجاز هذا البحث وصبر علي كثيرا الأستاذ المشرف الدكتور شعلال إسماعيل" فله كل التقدير والاحترام.

وإلى كل أساتذة العلوم الإنسانية بجامعة تيارت.

لكل هؤلاء أقول لكم الشكر موصول وجزاكم الله خيرا.

إهداء

إلى رمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء عند البلاء

إلى من قال فيها الرسول صلى الله عليه وسلم: "الجنة تحت أقدام الأمهات".

إلى التي سهرت الليالي من أجل راحتي وأضائت لي الدرب بالشموع

إلى أول اسم تلفضت به شفاهي أمي ثم أمي ثم أمي رعاها الله وأطال في عمرها.

إلى من تعب وضحى من أجلي إلى الذي سهل لي طريق العلم والمعرفة وعلمني الصبر

والثبات وحب الخير "أبي العزيز" حفظه الله

وإلى كل إخوتي عمر ويونس رفيق وأحلام والأستاذة صونيا ونصيرة ونور اليقين وإستبرق.

وإلى كافة الأهل والأقارب والأحباب والأصدقاء

وكل من ساعدني في هذا العمل من قريب ومن بعيد.

فاطمة الزهراء

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح المرحومة أختي "العالية" رحمها الله وجعل قبرها روضة من رياض الجنة.

إلى من أوصاني بعد ربي خيرا بهما

إلى من كان سندا وعونا دائما لي أبي الغالي وأمي الحنونة و إلى إخوتي أعزاء لخضر بوعبد الله يحي و إلى كل من ساعدني في هذا البحث من بعيد أو من قريب .

و إلى بنات إختي و أخواتي كل بسمه أية ، شيماء ، عبير ، نهاد ، وجدان ، نور اليقين ، يونس ، عبد الرزاق ، إلياس ، محمد ،نور هان

عامرية

مقدمة

شهدت الجزائر في عام 1963م صراع نشب بين الدولتين الجزائر والمغرب حول الحدود والتي كانت منطقتها إقليم ولاية تلمسان فنشب عدة معارك سرعان ما أخمدت، حيث أن المغرب كانت تطالب بمدينة مغنية وندرومة رغم أن المغرب لم تطالب بهما قبل استقلال الجزائر أمام الاحتلال الفرنسي وكذلك المناطق التي كانت تطالب بها المغرب مرسى العربي بن مهيدي، رغم أنها ليس لها الحق في المطالبة بها مما أدى إلى الصراع الحدودي والخلافات السياسية لعدة سنوات حتى نشأ آخر خلاف آخر بين المغرب والجزائر الذي كان بعيدا في المحتوى عن الحدود وهو مشكل الصحراء الغربية.

- **والهدف من دراسة هذا الموضوع والذي يحمل عنوان:** قضية ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب في العهد الكولونيالي من خلال المؤتمرات من معرفة واقع الحدود وإبراز العوامل الفاعلة في تشكيل النزاع على تاريخ العلاقات بين الجزائر والمغرب والتطلع لمعرفة تاريخ الجزائر وعلاقاتها مع الدول المجاورة.

أما عن أسباب اختيار الموضوع: فيعود اختيارنا إلى جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية نلخصها كالتالي:

الاهتمام الكبير بالدراسات المغاربية، وخاصة التي تعني بالنزاع بين المغرب والجزائر ومعرفة أصول هذا الصراع الحدودي، تقديم العمل أكاديمي يبرز العلاقات التي ميزت الجزائر والمغرب في فترة الحروب والتركيز على فترة ما بعد الاستقلال من تاريخ العلاقات بين المغرب والجزائر.

إشكالية الدراسة:

انطلاق مما سبق، ونظرا لأهمية الموضوع على مستوى العلاقات الدولية، فإن هذه الدراسة تحتوي على اشكالية جوهرها: ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب على العهد الكولونيالي من خلال المؤشرات.

تندرج من ضمنها أسئلة فرعية:

1- ما هي أصول هذا الصراع؟.

2- ما هي اهم محطات الصراع الحدودي؟.

3- ما هي المؤثرات والنزاعات التي طرحت قضية الصراع الحدودي؟

4- ما هي مواقف المختلفة من هذه القضية؟.

5- كيف كانت العلاقة بين مختلف الدول الأجنبية أثناء الصراع؟

للإجابة عن هذه الاشكالية وما ترتب عنها من أسئلة اتبعنا خطة شاملة تمكننا من تتبع قضية ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب في العهد الكولونيالي من خلال المؤتمرات، وتضمنت هذه الخطة مقدمة وفصل تمهيد، وفصلين وخاتمة وملاحق متصلة اتصالا مباشرا بمتن المذكرة وبيوغرافيات البحث الأول في الفصل الأول، تطرقنا إلى قضية التسوية ومن خلال المؤتمرات والمعاهد المحلية على الجذور التاريخية لمشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب وقد عالج قضية التسوية من خلال المؤتمرات والمعاهد المحلية، تحدثنا عن حرب الرمال وانعكاساتها المحلية والاقليمية والمؤتمرات مثل مؤتمر طنجة ووجدة.

أما الفصل الثاني على تسوية الحدود بين البلدين والمؤتمرات الدولية ونذكر على سبيل المثال مؤتمر مدريد وأهم النتائج التي توصل إليها من شأن القضية.

- **المنهج المتبع:**

- المنهج التاريخي: وهذا من أجل البحث على العوامل المسؤولة في النزاع بين البلدين بالاضافة إلى البحث عن كل المعلومات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

- المنهج المقارن للمقارنة بين المواقف المختلفة من الحدود، كذلك استعملنا المنهج التحليلي في فهم وتحليل الحدود أثناء العهد الكلونيالي.

وتتمثل أهمية المنهج في كونه الأنسب للدراسة من خلال سرد الوقائع التاريخية وتقرير الوقائع التي ميزت العلاقات بين البلدين.

- **الدراسات السابقة:**

في حدود على حسب اطلاعنا عثرنا على ثلاث من الدراسات القريبة من عنوان بحثنا ممثلة في الرسالة لشهادة الماجستير لمصطفى صايج "تطور العلاقات الجزائرية المغربية 2000 1962، دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، ومذكرة الماجستير لرياض بوزرب "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988، وكذلك مذكرة شهادة الماستر للغازي محمد "التنافس الأوروبي حول المغرب العربي المعاصر.

- **نقد المصادر والمراجع:**

قد اعتمدنا في إنجاز هذا العمل على مجموعة متواضعة من المصادر والمراجع والمجلات التي تناولت بين الطرفين بطريقة أو بأخرى، ومن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها نذكر:

- عبد الرحمن بن خلدون "المقدمة" الذي كان ثريا بالمعلومات والذي أفادنا في معرفة الحدود في المناطق الصحراوية التاريخية.
- علي الشامل "عقدة التجزئة في المغرب العربي" والذي أفادنا في إبراز مختلف مواقف المغرب والجزائر وموريطانيا في قضية الصحراء الغربية.
- إبراهيم حركات "المغرب عبر التاريخ" عرض لأحداث المغرب وتطوراته في الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والعمرانية منذ ما قبل الإسلام إلى العصر الحاضر.
- أحمد توفيق المدني "حرب الثلاثمئة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492- 1792" قد أفادنا في إبراز الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة السعدية بالمغرب.

- الصديق بن العربي "كتاب المغرب" الذي خصص لمعرفة العلاقات الدولية بين الجزائر والمغرب.

من أهم الصعوبات التي تعترض المؤرخين هي قلة المراجع وصعوبة جمع المادة العلمية بحيث لم يكن من السهل الحصول عليه، كذلك صعوبة تناول هذا الموضوع بحياد وتجرد من الذاتية خاصة، وان الموضوع يتناول الجزائر كجزء لا يتجزأ من أطراف النزاع، حيث يجد الباحث نفسه يشعر بالانتماء إلى قرارته ومواقف بلده ووطنه، لكن واستجابة لمتطلبات البحث العلمي التي تتطلب النزاهة والموضوعية والحياد، فقد حاولنا أن نكون قد المستطاع موضوعيين بعيدين عن التحيز والانقياد وراء العواطف الذاتية.

أما الملاحق فقد احتوت على دراستنا على خرائط ووثيقة على الحدود وقد احتوت الخاتمة على استنتاج عام حول الدراسة.

الفصل التمهيدي

مراحل ترسيم حدود الجزائر

أولا: حدود الجزائر والمغرب في العهد العثماني.

ثانيا: مراحل ترسيم الحدود بين البلدين.

ثالثا: وصول الاستعمار الفرنسي ومصير الحدود بين البلدين.

أولا: حدود الجزائر والمغرب في العهد العثماني

1. الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة السعدية بالمغرب (1650/1518)

شهدت الجزائر والمغرب الاقصى خلال بداية القرن السادس عشر ظروفا سياسية، دفعت نحو تشكل واقع جديد بالبلدين، استمر طيلة القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر وأدى الى تكوين نمط معين من العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية[1].

حيث أضحت الجزائر جزء من الدولة العثمانية وظهرت دولة قوية بالمغرب الاقصى هي الدولة السعدية زحفت من الجنوب إلى الشمال وسيطرت على فاس سنة 952/1545، لقد توجّه العثمانيون بمجرد وصولهم لحكم الجزائر حتى حدود ملوية إدراكا منهم لحدود المغرب الاوسط التاريخية فدافعوا عن تلمسان وكامل منطقة الغرب الجزائري ضد الاسبان وضد السعديين المغاربة، واستشهد عروج واخوه[2].

فبعد القضاء على الدولة السعدية، بدأت انظار السلطان السعدي محمد الشيخ تتجه نحو الشرق وإلى مدينة تلمسان لتحقيق حلم مغربي قديم ومحاولة ابعاد الوجود العثماني المخيف عن المغرب. كما يذكر صاحب الاستقصاء:"فراي الشيخ من رأي إظهار القوة في الحرب ان يبدأهم قبل ان يبدءوه" اي أنه كان يتوجس منهم خصوصا مع وجود علاقات سابقة لهم بالوطاسيين وحفزته على ذلك الظروف التي كانت تمر بها المدينة من ضعف سلاطينها الزيانيين وتهديدات الاسبان ورفض بعض سكان العثمانيين.[3]

---

[1]- ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء، ط1، 1979، ص279.

[2]- خير الدين بربروس، مذكرات المجاهد خير الدين بربروس، تر: محمد الدراج، دار الاصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص117.

[3]- نفسه، ص117.

حيث قدم وفد منها الى السلطان السعدي محمد الشيخ يريدون قدومه لتلمسان ويطلبون مساعدته، فشنّ السلطان السعدي حملة عسكرية على تلمسان سنة 1550م/957م[1].

حدث الصدام الاول بين الطرفين سنة 1550.957م حيث زحفت قوات السعديين الى مدن غرسيف ووجدة اللتين كانت تتبعان الجزائر وتمكنت من دخول تلمسان في 9جوان 1550م/ 957هـ، وقد كانت نية السعديين التقدم والتوسع شرقا في عمق ايالة الجزائر العثمانية، لكن قائد الحملة السعدية محمد الحران اصيب بمرض شديد اقعده، فعاد الى فاس وترك اخاه عبد القادر حاكما على تلمسان، جاء رد حكام الجزائر على هذا التحرك سريعا، فشنّ حملة كبيرة نحو تلمسان لإخراج السعديين منها بقيادة حسن قورصو وفي 4سبتمر 1550م/957حدثت مواجهة قرب المدينة انهزم فيها عبد القادر السعدي[2].

في أوائل شهر فيفري 1551، م/658 جرت معركة فاصلة بين الطرفين في بوعزون قرب تلمسان وشهدت هزيمة كبرى للسعديين قتل فيها ارباع الجيش المقدر بنحو 17الف رجل وقتل فيها عبد القادر بن السلطان السعدي محمد الشيخ وجرح الابن الثاني له عبد الرحمن، ولاحق العثمانيون السعديين حتى نهر ملوية وبدو، ثم عادوا الى تلمسان حيث عاقبوا انصار السعديين وغنموا أموالهم وانهي وجود الدولة الزيانية تماما، بعد اكثر من ثلاثة قرون من الوجود رسخ ارتباط تلمسان بالجزائر بتعيين قائد عثماني عليها[3].

ثم جاءت بعض التطورات لتعيد التوتر من جديد للعلاقة الثنائية وتغذي الصراع بين الطرفين فقد جاء إلى مدينة الجزائر الأمير أبو حسون الوطاسي أمير باديس وعم السلطان

[1]- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصي، تح: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب البيضاء، 1954، ج5، ص25.

[2]- المرجع نفسه، ص 132.

[3]- أحمد التوفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1792/1492م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1976، ص 301- 310.

الوطاسي احمد العباس لاجئا وقد كان على علاقة منذ زمن بخير الدين بربروس في سنة 1553 كتب صالح رايس باشا الجزائر الى سلطان فاس من أجل عدم تجاوز جبال ملوية التي تقع قبالة مائلة وتفضل مملكة فاس عن مملكة تلمسان لكن الشريف السعدي لم يأخذ هذا التحذير بعين الاعتبار فشن عليه صالح باشا حملتين وتمكن من احتلال عاصمته[1].

وتكرر الصدام بين إيالة الجزائر والسعديين في عهد السلطان عبد الله القالب فقاد حسن باشا بن خير الدين حملة على المغرب في جانفي 1558، 965 وتدخّل السلطان العثماني لإصلاح الوضع من جديد والتوصل لاتفاق حول الحدود[2].

[1]- مجهول، الدولة السعدية التكمدارتية، تح: عبد الرحمن بن حادة، دار تنمل، مراكش، 1994، ص38.

[2]- نفسه، ص38.

2. الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة العلوية بالمغرب (1650م/ 1830م)

استمر وضع الحدود على ماهو عليه واستمر إعتبار نهر ملوية كمعلم فاصل بين الطرفين حتى منتصف القرن السابع عشر عندما ظهر العلويون على الساحة المغربية، وبعد سيطرتهم على جنوب المغرب استغلوا ضعف الحكم العثماني بالجزائر، وزحفو على بعض الأجزاء الواقعة شرق وادي ملوية[1].

ومنذ ربيع سنة 1650 بدأت غاراتهم على المناطق الغربية من الجزائر وعلى القبائل التي كانت داخلة في نفوذ باشوات الجزائر، يذكر ابو قاسم الزياني أن محمد بن الشريف مؤسس الدولة العلوية لما يئس من دخول فاس والمغرب حوّل وجهته لنواحي الصحراء والمشرق إلى أن بلغ صحراء أنكاد التي تقع جنوب غرب تلمسان.[2]

ويرجع بعض المؤرخين المغاربة سبب وصول محمد بن الشريف الى تلمسان لرغبة سكانها في خلع الولاء للعثمانيين، حيث تطلعت بعض قبائل للخروج على طاعة باشاوات الجزائر وقامت بالإتصال بالشريف فتحرك نحو تلمسان بعد أن لمس ركونها نحوه.[3]

لم يسكت الباشاوات الجزائر على هذا التعدي ولم يتأخر ردهم على تجاوز المغاربة للحدود المتعارف عليها تاريخيا وهي نهر ملوية وبدأ التحرك الجزائري بعد وصول الاخبار من حامية تلمسان ويبين بروجر ذلك حيث يقول "وبسبب نفس الأسباب ودائما من أجل جعل المغاربة يحترمون نهر ملوية كحد حمل الجزائريون السلاح ورأينا الهزائم الدامية والخزي الكبير الذي تعرض له الاشراف المغاربة نتيجة أطماع العلويين وتعدياتهم"[4].

بعد الذي جرى في تلمسان تحصن باي معسكر جيدا وبعث يطلب النجدة من باشا الجزائر،

---

[1]- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، المرجع السابق، ص25.

[2]- نفسه، ص25

[3]- نفسه، ص26.

[4]- نفسه، ص26.

ويعلمه بما لحق رعاية الايالة جرّاء تعدي شريف، فخرج باشا الجزائر بالجيش وحمل المدافع وأعلن الحرب عليه وتوجه إلى تلمسان للقائه فلما سمع به محمد بن الشريف ترك تلمسان وفر الى وجدة، وفرق قبائل العرب التي كانت في صحبته.[1]

تشير كثير من المصادر الى قبول محمد بن الشريف المهادنة واختياره طريق السلم ومعاهدته بعدم الاعتداء وبعثه برسالة لباشا الجزائر يعاهد الله فيها ويعطي ذمة الله ورسوله أن لايقطع وادي التافنة أبدا إلا فيما يرضي الله ورسوله، وتشير كذلك الى التزامه بما عاهد عليه واستمرار العلاقة الطيبة[2].

[1]- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، المرجع السابق، ص26.

[2]- نفسه، ص26.

ثانيا: مراحل ترسيم الحدود بين البلدين.

1. أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر:

في خضم مقاومة الشعب الجزائريللاحتلالالفرنسي بقيادة الأمير عبد القادر وجد المساندة والدعم من شقيقه الشعب المغربي،حيث قدم له ما يمكن من المساعدة خاصة بعدما أعجب المغاربة ببطولات الأمير الذي جعل المغرب قاعدة خلفية لمقاومته،الشيء الذي جعل الفرنسيون يراقبون الأجزاء التي ينطلق منها وهي غير محددة بوضوح بين الطرفيين،لذلك بدأت تظهر مشاكل الحدود في أواخر شهر ماي1844م،حينما أصبحت الحرب وشيكة الوقوع ما بين المغرب الأقصى وفرنسا،وهذا بعدما أقدمت فرنسا على تشييد معقللها عند لآلة مغنية وعسكر الجيش الفرنسي بها،وهدموا الضريح الذي كان يحظى باحترام أهل المغرب الأقصى الأمر الذيأثارموجة من الغليان وسط سكان المنطقة لمنع انجاز هذا المشروع الجائر،وقد تم ذلك رغم احتجاجات قائد وجدة،وفي هذه الأجواء أعلن المرابطون والأشراف عن الجهاد المقدس،ومن الواضحأنالمشاكل القائمة بين المغرب وفرنسا لم تعرف الحل السلمي، واضطر الاثنان إلى استعمال سياسة العنف،حيث بدأت المواجهة الدامية في صيف1844م سميت بموقعة أيسلي،فما هي ملابسات هذه الموقعة؟وما تأثيرها في المشكل الحدودي بين الجزائر والمغرب؟[1]

موقعة اسلي:

بدأت المواجهة بينالجيشين المغربي والفرنسي وانتهت بموقعة أيسلي التي انتصرت فيها القوات الفرنسية يوم 14 أوت 1844م بقيادة الماريشال بيجو(Bugeaud)، [2] حيث

[1]- شريف راضية جهينة، حرب الرمال 1963 بين الجزائر والمغرب الأقصى الأسباب والانعكاسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015، ص14.

[2]- نفسه، ص14.

توجهت انتصاراته على القوات المغربية بالحدود المغربية بقيادة الأمير"محمد بن السلطان عبد الرحمان"والتي انسحبت إلي مدينة تازا،وبذلك دخلت المغرب إلى مرحلة جديدة من المتناهي ضعفها لظهور واستقلالها عزها فيها فقدت تاريخها،فرنسا وفرضت عليها شروطها خلال المفاوضات التي جرت بين الطرفين بطنجة، حيث يمثل الوفد الفرنسي كل من السيد:دوري دي نيون والدوق دي كلوكوبارغ،أما ممثل السلطان المغربي فهو الباشا بوسالم،وانتهت المحادثات بعقد معاهدة طنجة يوم 10 سبتمبر 1844م والتي تضمنت ثمانية اشتراطات يهمنا منها سوى الشرط الثالث والرابع والخامس وهي كالآتي:

- أما الشرط الثالث فينص على أن يلتزم الإمبراطور المغربي بعدم تقديم المساعدةلأي ثائر أو عدو لفرنسا.[1]
- أما الشرط الرابع فهو ينص على محاصرة ثورة الأمير عبد القادر بالحدود الجزائرية المغربية من طرف القوات المغربية غربا، والقوات الفرنسية شرقا من أجل إنهاء الخلاف المغربي الفرنسي.
- أما الشرط الخامس فيحتوي على تحديد الحدود ما بين أملاكفرنسا والمغربوثابتة حسب حالة الأمور المعترف بها من طرف الحكومة المغربية، في عهد السيطرة التركية العثمانية في الجزائر، وأن التطبيق الكامل والمنظم للحدود سيكون موضوع اتفاقية خاصة بعد المعاينات والمباحثات على الميدان.[2]

[1]- شريف راضية جهينة، المرجع السابق، ص15.

[2]- نفسه، ص15.

ثالثا: وصول الاستعمار الفرنسي ومصبر الحدود بين البلدين

1. تطورات قضية الحدود الجزائرية أثناء الثورة الجزائرية 1956م.

بعد استقلال المغرب سنة 1956- 1376هـ، وبمجرد عودته إلى المغرب وإقامته بطنجة أخذ علال الفاسي يدعوا لاستكمال تحرير بقية أجزاء المغرب المحتلة، وينادي بمواصلة الكفاح حتى تحقيق ذلك، ويضمن موضوع الوحدة الترابية في كل رسائله وخطاباته وحتى بعد توحيد الجزء الشمالي الذي كان تحت الاحتلال الإسباني مع الجزء السلطاني الذي كان تحت الاحتلال الفرنسي.[1]

لم يتوقف عن المطالبة باسترجاع الصحراء الشرقية والغربية منها وخاطب الجموع التي حضرت للاحتفال الذي أقيم بطنجة في الذكرى لاستشهاد رمز المقاومة المغربية الزرقطوني قائلا: "إن حدود المغرب لا تنتهي في الجنوب إلا عند سان لوي بالسنغال" كما نشر بطنجة خريطة توضح الحدود التاريخية المفترضة للمغرب الأقصى وأسس جريدة صحراء المغرب للدفاع عن حدود المغرب الطبيعية والتاريخية واتبعها بجريدة أخرى ناطقة بالفرنسية سميت بالآفاق الصحراوية.[2]

ورغم كل البيانات والخطابات التي صدرت عن القادة السياسيين المغاربة بالكفاح المشترك بين أقطار المغرب العربي الواحد وعدم وضع السلاح بعد استقلال المغرب حتى تتحرر الجزائر، فقد سارع حزب الاستقلال للانخراط في طرح القطري للمغرب الأقصى بل قاده زعيمه علال الفاسي حملة للدعوة لتوسيع المغرب على حساب الجزائر التي كانت تخوض مع الفرنسيين على كل شبر وربما هذا ما دفع الفاسي لتقديم شبه اعتذار في الرسالة التي بعث بها للحكومة المؤقتة في فبراير 1960م معترفا بالتقصير، ومما جاء فيها: "ستقولون وماذا قام به المغرب العربي من أجل الجزائر

[1]- قادة دين، الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ، صيف خريف أكتوبر 1439هـ، 2017- 2018، مجلد7، عدد 27، ص219.

[2]- نفسه، ص219.

التي ظلت تكافح لوحدها وإنني أعترف باننا لم نقم بكل ما يجب نحو الجزائر وخصوصا بما يتفق مع منطق اعتبارنا للمغرب العربي وطننا واحد وقد أعلنت هذا في مؤتمر الحزب الأخير في الدار البيضاء وطلبت مسامحة المسؤولين الجزائريين.[1]

لقد كان أحد اهم أهداف انتقال مجموعات جيش التحرير المغربي نحو الجنوب بجوان 1956م وبموافقة الملك محمد الخامس وتحريض من ولي العهد الأمير الحسن هو إمكانية افتكاك تندوف من الفرنسيين حيث تدفق المسلحون من مختلف المناطق المغربية إلى تخوم الصحراء مدفوعين بحماسة كبيرة لإنجاز المهمة وموعودين بتوفير المساندة والمساعدة والمدد من السلطة المغربية. [2]

ويؤكد هذا الطرح المقاوم المغربي البارز محمد بن سعيد آيت إيدير حيث يذكر أن مؤامرة بويزكران التي تعرض لها جيش التحرير المغربي لاحقا من قبل عناصر موالية للقصر الملكي ساهمت بشكل جذري في دفعه للتخلي عن هدفه الأصلي وهو تركيز قوته ضد القوات الفرنسية في الصحراء الشرقية لتندوف والتحول نحو موريطانيا.[3]

وتوجد شهادات كثيرة من هذه الفترة توثق كلها هذا التوجه؛ فكتب الصحفي الإيطالي أتيليو غوديو (Attilio Gaudio) الذي كان متواجدا في هذه الفترة بمنطقة الصحراء الغربية، وبالضبط في منطقة عمليات جيش التحرير الجنوبي، أن زعماء حزب الاستقلال القادمين من الشمال أخبروا سكان منطقة عكا أن الاستقلال الذي توج بعودة محمد الخامس لم يكن إلا مرحلة، ويجب استئنافه بتحرير المناطق الصحراوية حتى السنغال، وأن استرجاع منطقة فم الأعشار ليس إلا خطوة في طريق استرجاع تندوف[4].

[1]- قادة دين، المرجع السابق، ص220.

[2]- نفسه، ص220.

[3]- نفسه، 220.

[4]- نفسه، ص220.

ويذكر الصحفي الفرنسي جورج شافارد (Georges Chaffard) أنه بعد بضعة شهور من إستقلال المغرب، التقى علال الفاسي والمهدي بن بركة بالجنرال الفرنسي كوني (Cogny) قائد الفرقة الفرنسية بالمغرب؛ فأكد له بن بركة إمكانية التوافق على الحدود وحدوث سيادة ثنائية فرنسية مغربية لاستغلال خيرات ما تحت الأرض في موريطانيا؛ فتدخل علال الفاسي لينبه بن بركة بحدة، ويذكره أن يشمل تندوف في كلامه؛ فاعتذر الأخير وضمها لمشروعه، وأضاف قائلا: "يكفي أن يتم وضع أول عارضة في خط السكة الحديدية الرابطة بين تندوف وأغادير بشكل احتفالي حتى يتم التخفيف من هياجنا، ويتم وقف جيش التحرير المغربي"، ويقصد بكلامه أنه يمكن وقف نشاط جيش التحرير الجنوبي ضد فرنسا إذا ما قبلت الأخيرة بشراكة ثنائية مغربية فرنسية لاستغلال ثروة المنطقة الباطنية. [1]

وحتى بعد خضوع الجنوب المغربي لسلطة جيش التحرير الجنوبي الذي كان تحت إمرة قادة حزب الاستقلال بن بركة والبصري وبعض المقاومين الذين جمعتهم علاقات بالمناضلين الجزائريين، فقد واجهت الثوار الجزائريين معضلات كبيرة بالجنوب الغربي حيث استمرت هجمات القوات الفرنسية انطلاقا من الأراضي المغربية، وتواصلت عمليات المصالح العسكرية المغربية التي تعرقل تحركات وحدات الجيش الجزائري ونقل الأسلحة؛ ولذلك اقترح بوصوف تدخل الوفد الخارجي للثورة لدى محمد الخامس، وعندما لم يتم ذلك تنقل دباغين وتوفيق المدني إلى المغرب يوم 18 فيفري 1957م، وتم عقد لقاء بحضور الشيخ خير الدين بين قادة جبهة التحرير وبعض قادة حزب الاستقلال ببيت المهدي بن بركة، منهم الفقيه الغازي وعمر بن عبد الجليل، وحاول المدني التذكير بضرورة التضامن والوحدة، وكان رد حزب الاستقلال أن هناك غموضا يكتنف التوجه والخلفية الأيديولوجية لجبهة التحرير واستحالة العمل مع حركة ليست لها أهداف واضحة. [2]

بل وصل الأمر لوقوع صدامات في منطقة فيجيج بين وحدات جيش التحرير الجزائري التي

[1]- قادة دين، المرجع السابق، ص220.

[2]- نفسه، ص221.

كانت تنقل السلاح وبين جيش التحرير المغربي بسبب الخلاف حول مناطق النفوذ، وهو ما دفع لعقد لقاء يوم 08 أبريل ثم يوم 06 مايو 1959م بين قيادات من البلدين، ومثل المهدي بن بركة والفقيه البصري الطرف المغربي، وتم التوصل لاتفاق لم يحترم أبدا، ويذكر محمد حربي أن الحدود الإقليمية للمغرب كانت دائما تثير تحفظات القادة الجزائريين اتجاه بعض قادة حزب الاستقلال، وأنه تناقش مع المهدي بن بركة حول الموضوع، وقد بعث الأخير للحكومة المؤقتة يستفسر حول مسألة الحدود، وكانت الإجابة أن الحل مع فرنسا لن يمس قضايا الحدود، وسيتم التفاهم بخصوصها مع تونس والمغرب[1].

ولم يفتأ السياسيون المغاربة يرددون كثيرا بعد استقلال الجزائر أنهم تلقوا وعودا تارة من فرحات عباس وتارة من أحمد بن بلة أثناء الثورة بمنحهم منطقة تندوف، لكن الرئيس بن بلة نفى مطلقا أن يكون هو أو فرحات عباس قد وعد بأي شيء من هذا القبيل، ما عدا الحديث عن فتح النقاش حول تفاصيل الحدود بعد الاستقلال.[2]

وتأزم الوضع بين الجزائر المستقلة والمغرب، واندلع بينهما اشتباك حدودي على خلفية هجوم القوات المغربية على الأراضي الجزائرية في 15 أكتوبر 1963م، وإعلان الجزائر عدوا في المغرب من قبل الملك الحسن الثاني، وقد أدان حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (UNFP) المغربي آنذاك ما حدث، وأصدر بيانا في جريدة الشعب الجزائرية يوم 17 أكتوبر 1963م.[3]

يشجب فيه عدوان السلطات المغربية على التراب الوطني الجزائري، ويناشد الشعب المغربي الوقوف إلى جانب شقيقه الشعب الجزائري"، وأدرج ما حصل في إطار الهجمة الامبريالية ضد دولة ثورية، ودعا جموع الشعب المغربي إلى الوعي لحقيقة المؤامرة، وإلى إحباط المخطط الاستعماري، والعمل على إيقاف الصدام المسلح، وكتب المهدي بن بركة: "إنه ليست هناك قضية حدود بين

[1]- قادة دين، المرجع السابق، ص221.

[2]- نفسه، ص221.

[3]- نفسه، ص222.

شعب الجزائر والمغرب اللذين وحدت بينهما قرون التاريخ والمعركة ضد الاستعمار، واللذان تطمحان لتحقيق وحدة المغرب العربي"[1].

2. الحدود في المناطق الصحراوية تاريخيا:

لقد كانت المناطق الصحراوية خارج سلطة الجميع، وتذهب جميع المصادر التاريخية لجعلها إقليما منفصلا عن الشمال، وجميع الخرائط التي تعود لتلك الفترات "كما سيأتي في الملاحق" لا تظهر امتداد دول شمال إفريقيا جنوبا، ويذهب ابن خلدون لفصل الصحراء عن الشمال وعدم جعلها جزء منه، فحين يصف التقسيم الجغرافي لأقاليم الأرض يتحدث عن الصحراء التي تقع جنوب المغرب الأقصى فيضعها في الإقليم الثاني، ويذكر أن بها مفارز يسلكها التجار ما بين بلاد المغرب وبلاد السودان، ثم لما يتحدث عن المغرب الأقصى يضعه في الإقليم الثالث الذي يقع شمال الثاني ويقول: "رباط أسفي ومدينة سلا وفي الجوف عن بلاد مراكش فاس ومكناسة وتازا وقصر كتامة، وهذه التي تسمى المغرب الأقصى في عرف أهلها"، يعني أن المغرب الأقصى السياسي المعروف يقع شمال الصحراء بدء من بلاد السوس.[2]

وأهالي توات منذ زمن بعيد لم تكن لهم تبعية لأي جهة خارجية عن الإقليم، وتؤكد ذلك بعض الإشارات الواردة في المصادر التاريخية، حيث يروي العياشي صاحب الرحلة المشهورة في كتابه "ماء الموائد" وصوله إلى إقليم توات وزيارته قبر الولي محمد بن صالح متحدثا عن شيخ هذا الولي قائلا: "دفين مكناسة بمغربنا " في إشارة إلى أن هذه المنطقة لا تتبع مغربه أي المغرب الأقصى، كما يقول أيضا: "ثم ارتحلنا من هناك وبلغنا (وادي جير) وهو واد كبير فسيح تجتمع إليه سيول من المساحات البعيدة، ولا تصل إلا بعد أيام عديدة، وابتداؤه من ناحية بلادنا، وعليه قرى ومزارع ويمتد إلى ناحية الصحراء"، ويظهر وصفه لهذا المكان أنه ليس جزء من بلده[3].

[1]- قادة دين، المرجع السابق، ص222.

[2]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تح: خليل شحادة، سوهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2001، ص 76.

[3]- عبد الرحمن ابن خلدون، المرجع السابق، ص77.

وبعد دخول الفرنسيين أكدت هذا الكلام معاهدة "لالّة مغنية" سنة 1845م، فبعد تحديد الحدود في الجهة الشمالية وحتى بداية الصحراء، وتحديد تبعية آخر القصور الصحراوية في البند الخامس، والذي جعل قصور فيجيج وبيش للمغرب وقصور العين الصفراء وبوسمغون وسفيسيفة للجزائر، جاء في البند السادس: "الأرض التي هي قبلة قصور الفريقين في الصحراء لا ماء فيها فلا تحتاج تحديدا لكونها أرض فلات".[1]

والجدير بالذكر أن السلطة المغربية لم تواجه أبدا الفرنسيين عندما زحفوا على الصحراء وتوسعوا عبر منطقة الجنوب الغربي، وباشروا احتلال منطقة توات وعاصمة الإقليم أدرار يوم 10 فيفري 1901م/1319هـ عن طريق الجنرال 'سرفيار"(serviere) واحتلال منطقة ساورة في يوم 13 أفريل1901م بقيادة الجنرال رسبورغ (Risbourg) ، بل أن المخزن لم يستجب لنداءات سكان هذه المناطق للتصدي للفرنسيين ولطالما وقف ضد مختلف الثورات المحلية التي تصدت للفرنسيين وعلى رأسها ثورة بوعمامة، وتواصل تقدم الفرنسيين غربا باحتلال تابلبالة وعرق إيقيدي سنة 1910م/1328هـ والسيطرة على كامل المنطقة الجنوبية لواد قير سنة 1330/1912هـ، بل شهدت هذه الفترة التزاما كليا من المخزن باتفاقيات سنة 1901م بين "ابن سليمان" و"دلاكسي" التي انتهت ببروتوكول ينص على: "تمتين روابط الصداقة بين فرنسا والمغرب، واحترام الفرنسيين للحدود المغربية ووحدة التراب المغربي".[2]

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، المرجع السابق، ص77.

[2]- نفسه، ص78.

الفصل الأول

قضية التسوية من خلال المؤتمرات والمعاهدات المحلية

أولا: مؤتمرات طنجة ووجدة.

ثانيا: حرب الرمال وانعكاساتها.

ثالثا: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية

رابعا: موقف المغرب وموريتانيا من قضية الصحراء الغربية.

أولا: مؤتمرات طنجة ووجدة

1. مؤتمر طنجة

تحت الضغط الجماهيري لشعوب المغرب العربي 30مليون إنعقد بطنجة المغربية مؤتمر طنجة مابين 27-30 افريل 1958والذي ضم كل من وفد جبهة التحرير الوطني والذي تكون من فرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري، الشيخ خير الدين احمد فرانسيس أحمد بومنجل، وعين فرحات عباس رئيس الوفد واحمد بومنجل ناطقا رسميا باسم الوفد، وأما عن حزب الاستقلال المغربي فقد مثله علال الفاسي، احمد بالإفراج عبد الرحمان بوعبيد، المهدي بن بركة ابي بكر القادري، محجوب بن صديق فقيه الجسري، وقد كان الفاسي رئيسا للوفد. [1]

جاء هذا المؤتمر بعد شهرين من قصف الجيش الفرنسي الذي بساقية سيدي يوسف التونسية، وهو ما يعني مزيدا من الضغط. الفرنسي علي الرئيس التونسي السيد الحبيب بورقيبة لمحاصرة الثورة لقد كان هدف المؤتمر توطيد التضامن العربي وقد وافق على مبدأ مساعدة الجزائر.

هو مؤتمر دعت اليه الهيئات الشعبية الممثلة لبلدان المغرب العربي وهي حزب الاستقلال (المغرب الاقصى) وحزب الدستور الجديد (تونس) وحزب جبهة التحرير الوطني (الجزائر). عقد المؤتمر في مدينة طنجة المغربية بين 28 – 30 افريل 1958[2].

[1]- بن بوزيان عبد الرحمن، مشاريع الوحدة المغاربية وأثرها على تطور القضية الجزائرية 1958- 1962م، مؤتمر مهدية بتونس، 17 جوان 1958 أنموذجا، 2020، مجلد 12، عدد4، ص102.

[2]- نفسه، ص102.

قرارته:

1- تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي ينبثق من المجالس الوطنية في الاقطار الثلاثة (المغرب، تونس، الجزائر) ويكون مهمته دراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك في بلاد المغرب العربي وتقديم التوصيات بخصوصها للسلطات التنفيذية المحلية.

2- بحث قيام اتحاد فيدرالي بين البلدان المشتركة في المؤتمر.

3- استئناف الاتصالات بصفة دورية بين المسؤولين المحليين في البلدان الثلاثة

4- تأسيس امانة عامة دائمة من ستة اعضاء (مندوبين من كل حركة شعبية مشتركة في المؤتمر لضمان تنفيذ قرارات المؤتمر)[1].

نتائجه:

تدهورت العلاقات الجزائرية المغربية بشكل خاص بعد مؤتمر طنجة في 30 افريل 1958 الذي اثار امال كبيرة مقابل الاستعمال المنهجي ومنظم من قبل العدو للتراب المغربي كقاعدة عدوان على الجزائر والاعمال المعادية التي تظهرها القوات المغربية المسلحة والسلطات الحكومية من اللاجئين والامتداد في المناطق الجنوبية ذات الاهمية الاستراتيجية وأما الأزمات التي عصفت بالعلاقات الثنائية فيمكن اجمالها في مسألة الخلاف الحدودي والصدام مع جيش التحرير الوطني الجزائري واللاجئين وعدم وضع حد للنشاط الفرنسي داخل المغرب[2].

[1]- بن بوزيان عبد الرحمن، المرجع السابق، ص103.

[2] - نفسه، ص 104.

2. مؤتمر وجدة.

معاهدة وجدة 1984م:

في 13 أوت 1984م، أبرمت كل من ليبيا معاهدة وجدة المنشئة للاتحاد العربي الإفريقي، هذه المعاهدة جاءت نتيجة ظروف وحسابات خاصة نذكر منها: جاءت بعد رفض طلب ليبيا للانضمام إلى معاهدة الإخاء والوفاق تماشيا والمادة السادسة منها وذلك لاشتراط الجزائر تسوية الحدود بينهما مسبقا، المغرب عرف هو الآخر في هذه الفترة مجموعة من المشاكل بسبب الأوضاع الاقتصادية المزرية ومشكل الصحراء الغربية إضافة إلى العزلة الدبلوماسية التي أصبح يعاني منها بفعل تزايد عدد الدول المعترفة بالجمهورية الصحراوية، حيث وصل سنة 1934م إلى 30 دولة.

إذا كل هذه الظروف دفعت بالمغرب للبحث عن مخرج له من هذه الأزمة فسارع بالدعوة إلى عقد لقاء قمة يجمع دول المغرب العربي وهي الدعوة التي لم تجد لها صدى سوى في ليبيا وعلى إثرها اتفق على إقامة اتحاد بينهما.[1]

تشير إلى العلاقات الدبلوماسية بينهما كانت قد قطعت في أفريل 1980م، على إثر اعتراف ليبيا بالجمهورية الصحراوية، وهذا بعد أن اعترفت بها جبهة الصمود والتصدي وتدعم الخلاف أكثر بسبب الدعم المادي المقدم من ليبيا للجمهورية الصحراوية غير أنه وضع مصطلح سنة 1983م بدأ نوع من التقارب يترتب بينهما وتدعم بعد بروز محور الجزائر –تونس– موريتانيا.[2]

[1]- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989- 2007م، ط1، دار مكتبة الحامد، للنشر والتوزيع، ص151.

[2]- نفسه، ص152.

إستنادا إلى الوضع كانت كل واحدة إلى تحقيق أهداف معينة نذكر منها ليبيا وجدت في الاتحاد فرصة للخروج من العزلة الدبلوماسية التي تعيشها منذ سنوات بعد كل محاولاتها الوحدوية الفاشلة.

المغرب وجد فيه إمكانية قطع الإعانات الليبية عن الجمهورية الصحراوية قصد إضعاف قدراتها على المقاومة وتمكينا للجيش المغربي من إتمام عملية الحائط الصحراوي.

إذا في ظل تلك الظروف وتحقيقا لهذه الأغراض أبرمت المعاهدة في 1984م، نظرا لكون ما يفرق البلدين أكثر مما يجمعهما فقد أثارت المعاهدة دهشة كبيرة وردود فعل سريعة على المستوى الإقليمي والدولي.[1]

على الصعيد الإقليمي:

شككت الجزائر في نوايا المغرب واعتبرت هذا المحور موجه ضدها وإنه لا يخدم الوحدة وهذا ما عكسه تصريح الشاذلي بن جديد لجريدة الشرق الأوسط بتاريخ 1984/10/29م، حيث قال: "إن اتفاقية وجدة هي محور بعيد كل البعد عن توحيد الجهود ورص الصفوف بل إنه يبتعد عن طموح دولنا الرامية إلى وحدة حقيقية"[2].

على الصعيد الدولي:

فقد شجبت الولايات المتحدة الأمريكية خطوة الملك المغربي لأنها تدعيم لموقف ليبيا إقليميا وقامت بإرجاء زيارة الملك الحسن الثاني لواشنطن مرات عديدة وجمدت عددا من القروض المالية، كما قامت بتغيير سفيرها بالرباط وراحت تنادي بالحل السلمي لقضية الصحراء الغربية وعلى الجانب الآخر اتجه الدعم الأمريكي إلى الانحياز نحو الجزائر وتونس حيث أكدت إدارة الرئيس

[1]- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 152.

[2]- نفسه، ص ص152، 153.

رفان دعمها الكامل لسلامة الأراضي التونسية ضد التهديدات الليبية، أما موقف فرنسا فكان أقل تحفظ من الموقف الأمريكي بسبب رغبتها في حل مشكلة تشاد عبر ليبيا سلميا إذ أنه وبعد مرور عدة أسابيع قامت بعقد اتفاق مع ليبيا بشأن تشاد، فيما يتعلق بالظروف العامة المحيطة بمعاهدة وجدة أما عن مضمون المعاهدة في حد ذاتها فنورد بشأنها الملاحظات التالية: جاءت أكثر تفصيلا من معاهدة الإخاء والوفاق وخلافا لهذه الأخيرة التي اكتفت بذكر الأهداف والتأكيد على بعض الالتزامات المشتركة فإن معاهدة وجدة لم تكتف بذكر الأهداف فقط بل تعدتها إلى الهيئات المشتركة التي تتولى تجسيد تلك الأهداف.[1]

أما عن أهداف الاتحاد فتمثلت في:

- نهج سياسة مشتركة في مختلف المجالات السياسية والدفاع والاقتصاد.
- **في مجال الدفاع:** صيانة استقلال كلا البلدين.
- **في المجال الاقتصادي:** السعي لتحقيق التنمية الزراعية والصناعية والتجارية والاجتماعية وذلك بإقامة منشئات مشتركة وإعداد برامج اقتصادية عامة ونوعية.[2]

استنادا إلى كل تلك الأهداف والأجهزة فمعاهدة وجدة مثلما يرى البعض تذهب إلى أبعد حد من إنشاء محورين الرباط وطرابلس حيث أنها توحد دولتين تحت اسم الاتحاد العربي الإفريقي وتنشئ نوعا من الكونفدرالية مركزة على عدة هياكل مشتركة.[3]

فشل الاتحاد:

إذا كان للمعاهدة آثار إيجابية على الطرفين فقد كان لها بالموازاة انعكاسات سلبية خاصة عل المغرب في علاقاته مع المغرب وإذا كنت قمة أفران التي جمعت الملك الحسن الثاني برئيس

[1]- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي...، المرجع السابق، ص153.

[2]- نفسه، ص154.

[3]- نفسه، ص154.

الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز في أوت 1986م سببا مباشرا في وضع حد للاتحاد العربي الإفريقي فإنها ليس السبب الحقيقي: فهناك أسباب عديدة مهدت لهذا الإخفاق أهمها:

- تفاقم عزلة المغرب أكثر من ذي قبل.
- خيبة أمل المغرب في ليبيا حيث أنه راهن كثيرا على سحب ليبيا اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية لكن ذلك لم يتحقق ولم تبد ليبيا أي تحفظ على قرار منظمة الوحدة الإفريقية قبول الجمهورية الصحراوية عضو فيها.[1]

إذا كل هذه المعطيات أقلقت المغرب وجعلته يفكر في وضع حد للاتحاد وقد كان لرفض العقيد القذافي استقبال مبعوث المغرب من جهة وللبيان المشترك الصادر عن الرئيس حافظ الأسد والعقيد القذافي والذي وصف فيه الملك الحسن الثاني بالخيانة من جهة أخرة دورا في إقدام ملك المغرب على حل الاتحاد نهاية أوت 1986م.

وبهذا أوضع حد لتدهور العلاقات المغربية – الأمريكية.[2]

[1] – صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص155.

[2] – نفسه، ص155.

ثانيا: حرب الرمال وإنعكاساتها

حرب الرمال وانعكساتها 1963م:

انتهت حرب الرمال التي كانت وقعها كبيرا على شعبين شقيقين تربطهما أواصر الأخوة، فهذه الحرب لم تدم طويلا فمع اشتدادا لخناق على الحسن الثاني الذي طلب بدوره وقف الحرب والتفاوض مع الجزائرحيث توقف القتال بين الجبهتين بعد أن اتفق الطرفان على قرار وقف إطلاق النار تحت ضربات الثوار الجزائريين وتحت ضغط الرأي العام الدولي حيث أسفرت هذه المصادمات على سقوط ضحايا من الجانبين والكثير من الجرحى كما انسحبت قوات الجبهتين إلى خطوط الحدود الدولية. [1]

ففي بداية الحرب كانت الكفة تميل إلى جانب الجيش المغربي الذي كان قادرا على هزيمة الجيش الجزائري بفضل توفقه من حيث العدة ولك قوة وعزيمة الجزائريين وكذا التحول الذي حصل في سير العمليات العسكرية من خلال جبهة ثانية بالشمال لتخفيف الضغط عن المجاهدين في الصحراء، الأمر لذي غير موازين القوى مما جعل المغاربة ينهزمون في المواجهة المباشرة في معارك بني ونيف وفقيق.

كما تجدر الاشارة أنه بالرغم من عدم التكافؤ في العدة حيث أن أكثر من 1300 جندي مغربي مدججين بالسلاح والعتاد أمام بساطة السلاح الذي كان يملكه الجيش الجزائري وخروج الجزائر لتوها من حرب دامت سبع سنوات لكنهم تمكنوا من التموقع وتغيير الكفة لصالحهم. [2]

[1] – خليصة عمرون، فاطمة الزهراء لعزيري، حرب الرمال(1963)، وانعكاساتها المحلية والاقليمية، شهادة لنيل ماستر، تخصص تاريخ عالم معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف(المسيلة)، 2016-2017، ص 44.

[2] – عائشة مصطفاوي، إتحاد المغرب العربي: دراسة في المعوقات و التحديات 1964- 1999، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الوادي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، ص 83، 84.

وعليه فقد تصدى الجيش الجزائري للقوات المغربية وأبلى بلاء حسنا وتمكن من التسلسل إلى الخطوط الخلفية لعدو بحوالي 70 كلم لتنفيذ عملياتهم الجريئة بالرغم من عدم تعودهم على أرضية المعركة وأهوال الصحراء، حيث سقط عدد كبير في صفوف الجيش الجزائري كما أسر عدد كبير من قادة الجيش إلى جانب بعض الضباط الجيش المصري الذي شاركوا في المعركة.

بالاضافة إلى ضباط كوبيين شاركوا مع الجزائريين في الدفاع على الحدود الغربية، كما أن الرأي العام الدولي كان حاضرا في إدانة عملية الغزو، ضف إلى ذلك أن هذا النزاع تجاوز حدود المنطقة ليصل صداه إلى عدة عواصم كالقاهرة مثل وهافانا التين أعلنا وقوفهما إلى جانب الجزائر دبلوماسيا وعسكريا حيث أرسلت كوبا قوات رمزية متشكلة من نحو50 مقاتلا إلى الجزائر وثلاث سفن محملة بالأسلحة إلى الجزائر إلا أنها وصلت بعد انتهاء الحرب أما مصر فقد أرسلت كتيبة من الرجال وسرب مشكل من ست طائرات مقاتلة لكنها لم تستعمل خلال الحرب، كما هدد مصر وكوبا بالتدخل العسكري في الحرب إذا وصل اعتدائه على الجزائر وتدخل العديد من الزعماء في العالم للضغط على الملك المغربي الحسن الثاني لوقف عدوانه، ونذكر على سبيل المثال: جوزيف بروزتيو رئيس يوغسلافيا، كوام نيكروما رئيس غانا وغيرهم[1].

الانعكاسات المحلية:

وضعت حرب الرمال أوزارها تاركة وقائعها منقوشة على الصخر التي كادت أن توقع الجيش الجزائري في خسارة من البداية أمام الجيش المغربي، نظيرا للظروف التي كانت تحيط بالجزائر زيادة على صعوبة البيئة التي كانت في الصحراء.[2]

إلا أن هذه الحرب زادت من سمعة الجزائر على الساحة الدولية كما ظهرت قدرتها على حسن التضامن الدولي، لصالحها وخاصة أن تأثير الثورة الجزائرية لا زال قائما، ضف إلى ذلك أن

[1]- عائشة مصطفاوي، المرجع السابق ص86.

[2]- نفسه، ص87.

هذه الحرب سرعت من عملية تطوير الجيش وجعله من جيش مدرب على حرب العصابات إلى جيش تقليدي مزود بمختلف الأسلحة الحديثة.[1]

الهدف من وراء ذلك هو إخفاء المشاكل الحقيقية وتضييق الخناق على المعارضة، فالقادة المغاربة استطاعوا من جهة ضم المعارضة اليمينة إليهم ومن جهة أخرى تصفية المعارضة اليسارية المتحالفة مع الحكومة الجزائرية بالإضافة إلى ذلك أن الجهة المعارضة في الجزائر ضيق عليها الخناق أيضا حيث وجدت نفسها أمام الوضع السياسي الحرج أنها تتعاطف مع السلطة وهو في حد ذاته نجاحا، فالجزائر كانت بحاجة ماسة لذلك. [2]

هذا ما يبرز أنه في الوقت الذي تغيرت فيه اللهجة اتجاه المعارضة الجزائرية نجد في الوقت ذاته تغيرت فيه اللهجة أمام الخصم وهذا إن دل على شيء وإنما يدل على أن النزاع مع المغرب في جهاد من أجل الاشتراكية والكفاح منذ الامبريالية حيث ساهم النزاع في كل من بن بلة والحسن الثاني في اغتنام الفرصة في تبرير سياستها في محاولة منهم القضاء على المعارضة، وفي خضم هذه الحرب غير المتكافئة وفي الوقت الذي كانت فيه المغرب والجزائر يمرون بظروف داخلية صعبة لذلك أن البلدين حرصا على أن لا تسفك الكثير من الدماء في هذه الحرب، حيث أوقفا هذه الأخيرة تزامنا واقتناعا على المغرب باستحالة اقتطاعه لأجزاء من الأراضي الجزائرية بالقوة المسلحة.[3]

الانعكاسات الاقليمية:

يشكل الخلاف الحدودي المغربي الجزائري واحدة من أعقد وأصعب الخلافات السياسية في ظل التحولات التي عرفها المجتمع الدولي في أعقاب الحرب الباردة، كما يجعل في طياته من خلافات سياسية وايدولوجية بين أنظمة الحكم مما ادى هذه إلى إضعاف النظام الاقليمي العربي الذي ظل هو الآخر يعاني من خلافات سياسية متراكمة في ظل عجزه على توفير آليات فعالة

[1]- عائشة مصطفاوي، المرجع السابق ص87.

[2] خليصة عمرون، فاطمة الزهراء لعزيري، المرجع السابق ص46.

[3]- نفسه، ص47.

لاحتواء مثل هذه الخلافات وحسمها بشكل خطير على العلاقات التضامنية التي كانت تربط بين الشعبين الجزائري والمغربي خلال الثورة الجزائرية والتي شيدت بالتضحيات التي قدمها الشعب المغربي للثورة منذ اندلاعها بطريقة غير محدودة لكن المغرب ولظروف ما انقلب على الجزائر وطعنها بالظهر على حد قول العقيد المجاهد محند أو لحاج[1].

اضافة إلى ذلك أن النزاع الحدودي المسلح بين البلدين انعكس أيضا سلبا على طبيعة التطورات الاقليمية، إذ أدى إلى عرقلة استمرارية التضامن والتكافل بين وحدات النظام المغربي اللذان كانا يطمحان إليه الشعبين إلى بناء اتحاد مغربي عربي موحد حتى أن تسوية الخلاف تمت على أساس قناعة الجانبين بضرورة بناء علاقتهما السياسية والاقتصادية في اطار المغرب الذي أصبح يشوه التعثر والشلل نتيجة استمرار الخلافات واتساع الهوة في التوجهات السياسية والايدولوجية على مستوى أنظمة الحكم[2].

ضف إلى ذلك أنه من يذكر الحرب يذكر السلاح والذخيرة، وبالتالي حرب الرمال خدمت بصورة غير مباشرة في ظل أن البلدين لا يتوفران على مصانع للسلاح والذخيرة، وبالتالي فالمساعدة الخارجية ستفرض نفسها بنفسها وفق شروط التي (تمليها) تمليها وعليه سيطرة ..... من نوع آخر، ومنه فإن هذا الصراع كاد أن يدخل المنطقة في بوتقة أخرى من الصراع في ظل وجود معارضة قوية ومشاكل داخلية.[3]

وحرب الرمال هذه بخلفياتها وتداعياتها وملابساتها شكلت بدورها أزمة اختزنتها ذاكرة الأجيال ما بعد الاستقلال التي عايشت حالات المد والجزر والتوتر التي طبعت على العلاقات الجزائرية المغربية التي لم تصل إلى مستوى القطيعة نظرا لما يربطهما من اواصر متينة تستمد مقوماتها من منبع الاخوة الذي يوصي بالجار الصالح، غير أن لهذه الحرب أثر عميق في العلاقات بين

[1] –خليصة عمرون، فاطمة الزهراء لعزيري، المرجع السابق، ص48.

[2] – نفسه، ص49.

[3] – نفسه، ص49

البلدين حيث دخلت الجزائر والمغرب من جرائها في صراع سياسي ومناقشة حادة ساهمت في تكريس حالة التوتر في علاقاتهما، ضف إلى ذلك أن النزاع الحدودي المغربي والجزائري لم تقتصر تأثيراته وتداعياته على سياسة الجوار فحسب بل تعدت ذلك لتشمل العلاقات العربية الثنائية والتأثير سلبا على علاقات التفاعل السياسي والاقتصادي نتيجة مساندة بعض الدول العربية لهذا الطرف على حساب طرف آخر بخصوص النزاع[1].

انتهت حرب الرمال مخلفة ورائها فجوات بين البلدين وخسائر فادحة، لقد دفع ثمن هذه العملية... تربطهما أوصر الاخوة، ويمكننا القول أن مصالح الحسن الثاني وابن ...، قد توافقت هذه القضية الأليمة وأن هذا الأخير لم .. في التضحية محاولة منه للقضاء على معارضته فقد كانت الحرب المغربية الجزائرية أبعد من ان تخدم قضية التقم في إفريقيا الشمالية وإذا احتاج هذا الأمر إلى مزيد من التدليل فيكفي أن نشير إلى ان بطل تسوية هذا النزاع هو الامبراطور ..... الذي حقق بثمن بخس مجدا عظيما أنه ليس الوحيد على أية حال[2].

سقط عدد كبير من شهداء الجزائر على ارض المعركة وعاد الناجون منتصرين يحملون شرف الدفاع عن الأرض ضد الغزاة، لقد وضع ضباط جيشنا في الأسرة ومعهم بعض ضباط الجيش المصري أين شاركوا رمزيا لكن بفاعلية في تلك المعركة واحتجزت طائرة الهليكوبتر التي كانت تقلهم، وكان الرأي العام الدولي معنا إلى درجة ادانة الغزو الملكي ووصفه بالجريمة، توقف القتال بين الجبهتين بعد أن وافق الملك على قرار وقف القتال تحت ضربات الثوار الجزائريين، وضغط الرأي العام الدولي وعاد الاستقرار الحذر بين الجارين بعد أن أسفرت المعاهدات على ضحايا من الجانبين وجرحى كثيرين[3].

- فقد كانت نتائج الحرب أكثر من 1300 جندي مغربي مدججين بالسلاح والعتاد.

[1]- خليصة عمرون، فاطمة الزهراء لعزيري، المرجع السابق، ص50.

[2] - شريف راضية جهينة، المرجع السابق، ص64.

[3]- خليصة عمرون، فاطمة الزهراء لعزيري، المرجع السابق، ص50.

- من حيث العدة كان للمغاربة الاقوى في المعركة فهم استعملوا حوالي 40 دبابة والسلاح الجوي ولكن الجيش الجزائري هو من تفوق بالتموقع الجيد[1].
- فقد استطاع الجيش الجزائري العمود في القتال، فقد أطلقوا بهم خسائر مختلفة في العتاد والأرواح، وهذه خطة من القيادة الجزائرية التي تمكنت من تفتيت القوى المغربية والارواح في عدة جبهات، فوجهت لها ضربات قاتلة في أماكن أخرى وكان النصر للجزائريين، ولكن الجيش الجزائري عانى من الحرب، فقد وصفها أحد المجاهدين بأن حرب الرمال كانت حرب العطش بالدرجة الاولى حيث فتك بهم العطش بسبب تأخر شاحنات التموين وقطع خطوط الامداد عن الجزائريين بعد قيام الجيش المغربي بتدمير صهاريج المياه الخاصة بالجيش الجزائري، غير أنهم ظلوا درعا حصينا ينود عن الوطن.[2]
- حرب الرمال التي استمرت من أكتوبر إلى نوفمبر سنة 1963 كادت أن تجر الجيش الجزائري إلى الخسارة في البداية أما الجيش المغربي الذي كان يملك الأسلحة زيادة على مكان المعركة ذات البيئة الصعبة، وكان المجاهدون منهكين من حرب الاستعمار الفرنسي، إلا أن حماسهم لم يثن عزيمة الجيش الجزائري حيث تواصلت المعاناة طوال شهرين إلا ان حنكة الجزائريين وتجربتهم في ثورة التحرير أهلت بومدين وبن بلة لوضع خطة استراتيجية كلف بتنفيذها (سي الغش) حيث تم فتح جبهة ثانية بالشمال لتخفيف الضغط عن لمجاهدين في الصحراء وهو ما أخلط حسابات المغاربة، وجعلهم ينهزمون بعد مواجهة ثلاثة أيام في بني ونيف ... ليتم على أثرها وقف اطلاق النار.[3]
- إن حرب الرمال انتهت بسرعة بفعل المقاومة الجزائرية وضغوطات الرأي العام الدولي وكان ملك المغرب مجبرا على وقف اطلاق النار وجاء الهدوء الحذر ليأخذ مكان القتال وعادت قوات البلدين إلى الحدود المعترف بها دوليا، فقد اعتبرت حرب الرمال أنها أساءت بشكل

[1]- خليصة عمرون، فاطمة الزهراء لعزيري، المرجع السابق ، ص50.

[2]- نفسه ص50.

[3]- نفسه ص50.

خطير إلى العلاقة التضامنية التي كانت تربط بين الشعبين الجزائري والمغربي خلال الثورة الجزائرية.[1]

- إن العدوان المغربي 1963م عبر جذريا المعطيات السياسية في العدوان وفرض أولويات جديدة لكنها سهلت اختيارات العدوان كان غير مقبول على الاطلاق لأنه جاء من دولة مجاورة وشقيقة ضد الجزائر ما زالت ملطخة بالدماء جراء حرب دامت سبع سنوات، ففي ظل هذه الحرب وهذا العدوان قامت جبهة القوى الاشتراكية على الجزائر بوقف جميع نشاطاتها السياسية والعسكرية ووجهت جميع قواتها نحو الجبهة الجديدة التي فرضت على الجزائر قائلا: أنه تكفل من جهته بجمع شمل الفصائل، وجماعات جبهة القوى القائم بين بن بلة وبومدين في تلك المرحلة التاريخية الحاسمة، حيث قام الرئيس بن بلة بنشر بيان مخالف لما تم الاتفاق عليه كما قام ... او الحاج بإرسال الفصائل إلى جبهة القتال، حينها أدرك بومدين وفريقه أن بن بلة من السهل التأثير عليه، فبومدين كان شخصيا في مسرح العمليات في بشار، وكان يخطط لإضعاف بن بلة وجبهة القوى الاشتراكية، في نفس الوقت، ولقد عرف كيف يستغل الفرصة لإحداث التغيرات التي كان يأملها وكان يدعي أنه لولا اضعاف الجيش بسبب احتياجات جبهة القوى الاشتراكية ما كان الملك المغربي يتجرأ على مهاجمة الجزائر[2].

[1] - شريف راضية، جهينة، المرجع السابق، ص65.

[2] - نفسه، ص66.

ثالثا: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية.

1. قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار:

تقضي الحكمة السياسية من دون شك احترام الحدود والتسامي عن النزعة التوسعية وهو ما اعلنها صراحة الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في سياق حديثه عن اتفاقية الحدود مع دول الجوار يتذكر الأجيال المقبلة العام 1970العام الذي وقع فيه بلدنا مع البلدان المجاورة اتفاقيات حلت من الوجهة السياسية المشاكل التي كانت تسمي مشاكل الحدود الجزائرية المغربية وكذلك المشكل بين المغرب وموريتانيا ومشكلة الصحراء المسماة اسبانيا وقد أكدنا ونعيد التأكد فإذا كان هناك خلافات بين الأنظمة السياسية بين بلدين مغاربيين فما هي عقبات عابرة لن يمكنها في المستقبل أن تعوق تحقيق الوحدة المغاربية الكبري هذا هوا اقتناعي الشخصي والاقتناع الكثيرين من المسؤولين والمناضلين والمواطنين أننا نرفض الانكماش علي أنفسنا ونعمل لأجل التوحيد ان المغرب العربي فكرة رئيسية تقوم علي واقع حي والحال نحن واقعيون وواقعيتنا تتفق مع تطور الإنسانية أن العصر الحالي هو عصر التجمعات والنظومات الهادفة الي الدفاع عن المصالح المشتركة بين مناطق جغرافية واسعة. [1]

قد يكون من الممكن أن نشبه وضع حدود المغرب وسيادته علي أراضيه بالصين الشعبية ،ومع ذالك هناك فروق شاسعة في الصين لم تخضع لأي استعمار إذا ما استثنينا الغزو الياباني لمقاطعة منشوريا ،وتايوان نفسها مثلث الأمة الصنية في مجلس الأمن، اما المغرب فقد اعترفت كل من فرنسا واسبانيا بمنطقة السيدة التي تملكها كل منهما في المغرب حيث كانت المنطقة الإسبانية تتكون من شمال المغرب ،ومناء سيدي افني والمنطقة المحيطة به بينما طالت السيطرة الفرنسية باقي أنحاء البلاد حتي طنجة لم تكن مدينة دولية بمعني الصحيح للكلمة لأن سلطان المغرب كان يملك فيها السلطة العليا من الناحيتين الإدارية والقضائية[2] ويعهد الي ممثله الشخصي الندوب بممارسة

[1] مولود بن غربي، المرجع السابق، ص52.

[2] نفسه، ص52.

هذه السلطة والأجهزة الدولية ذاتها كانت تمارس اختصاصها بتفوض من السلطان ونضام طنجة كان يتضمن ثلاثة مبادئ أساسية الأولي يقضي بتأمين المساواة الاقتصادية اي بتباع سياسة الباب المفتوح إزاء جميع الدول والمدئ الثاني يقضي بجعل المنطقة حيادية وتحريم إقامة تحصنات وجيوش فيها بإستثناء قوي الامن ولكن الرافئ يمكن ان تستخدم لمرور الجيوش الفرنسية والإسبانية وعلي الا تبقي فيه أكثر 24ساعة غير أن المبدأ خزقته اسبانيا في العام 1936عندما جعلت المرفأ قاعدة لعملياتها الحربية في الحرب الأهلية وخرقته ايطاليا في العام 1940عندما طلت غواصتها في مياهه مدة طويلة.[1]

2. مسارات حل نزاع الصحراء الغربية:

في خضم فشل مسارات حل نزاع الصحراء الغربية هذه المسارات أو المبادرات التي تضل قائمة ويمكن الرجوع إليها تمسكت جبهة البوليساريو من ناحيتها بموقفها الداعي الي إجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير الصحراء الغربية ومستقبل سكانها كحل وحيد النزاع وشددت علي أنه لتبديل عن ذالك واكدت أن خطتها تلزم بالشريعة الدولية والقرارات السابقة لمجلس الأمن الدولي وتوصيات الجمعية العامة والاتفاقات التي توصلت إليها في الماضي مع المغرب وتبرز رغبتها في التوصيل الي حل توافقي ومتفاوض عليه للنزاع واوضحت أن الخطة تستند علي التعاون مع المغرب في المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية وتنص علي استعداد الجبهة لإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون الاستراتيجي مع المغرب أما المسارات فهي:[2]

أ. مخطط التسوية(خطة دي كويار):

ويقوم علي تنظيم ومراقبة الاستفتاء علي تقرير المصير في الصحراء وتحديد عدد الاصوات طبقا لإحصائيات اسبانيا عام1974وكان مقررا إنهاء العمل بهذه الخطة في كانون الثاني جانفي عام 1996لتحديد مصير الصحراء إما باستقلال أو الانضمام الي المملكة المغربية وتخصيص

[1] مولود بن غربي، المرجع السابق، ص52.

[2] نفسه، ص144.

مبلغ500مليون دولار لتغطية النفقات وتشكيل بعثة تضم 2700مراقب دولي للاشراف علي هذه الخطة حيث وضعتها موضع التنفيذ رسميا في6ايلول سبتمبر عام 1991وهو يوم وقف إطلاق النار وانتشار الوحدات الأولي من القوات الدولية المعروفة ب المينورسو في ميدان القتال بالصحراء ولكن مخطط التسوية الذي تتبناه الأمم المتحدة منذ فترة بيريز دي كويار بشأن نزاع الصحراوي واجه عدة عراقيل من أهمها الإحصاء السكاني وتحديد هوية المقترعين وضلت الخلافات حول الإحصاء السكاني مستمرة لفترة من الوقت.[1]

ب. الاتفاق الايطار:

أو ما أطلق عليه حينها بالحل الثالث وينص علي البقاء الصحراء الغربية تحت السيادة المغربية مع منحها صلاحيات التسير الذاتي لمدة خمسة سنوات بعدها يجري استفتاء في الموضوع بين الاستقلال أو الانضمام غير البوليساريو سارعت الي رفض هذا الاقتراح واعتبرت أن الأمم المتحدة تساير به تطلعات المغرب وطموحاته بالرغم من أن هذا الحل لايحيد علي مبدأ حق تقرير المصير كما أنه من الناحية الواقعية المغرب يتولي إدارة القسم الأكبر من الإقليم والأهم من ذالك ربما ان اتفاق هيوستن كان ينص علي إبقاء الجيش المغربي في المنطقة أثناء الاستفتاء.[2]

ج. تقيسم الإقليم بين المغرب والبوليساريو:

اقتراح رفضه الطرفان المعنيان فالمغرب يرفض أن تستأثر البوليساريو بجزء من الصحراء والبوليساريو تطمح الي استقلال تام وترفض أن يقتطع اي شبر من أراضيها وقد انكشف في مداولات مجلس الأمن أن الجزائر هي صاحبة اقتراح التقسيم لينفجر صدام مغربي جزائري حيث أعلنت المغرب أن هذا الموقف يكشف الأطماع التوسعية للجزائر ونزوعها للهيمنة في المنطقة كما يبطل دعاوي حق تقرير المصير التي كانت ترتكز عليها الجزائر في دعمها لجبهة البوليساريو معتبران هذا مناقض للمبادئ التي تتبنى عليها الاتحاد المغاربي. وقد تجدد الأمر ذاته لكن بحدة أقل في مناقشات مجلس

[1] مولود بن غربي، المرجع السابق، ص146.

[2] نفسه، ص147.

الأمن حول قضية الصحراء في مناسبات لاحقة مما حدا بالمغرب إلى أن يتهم الجزائر بمحاولة إفشال الحل السياسي لقضية الصحراء ونسفه وان خطة التقسيم تهدد المغرب وغيره بالبلقنة وما زاد من تأزيم الوضعية إقدام الرئيس عبد العزيز بو تفليقة على زيارة مخيمات تندوف والتي عدت سابقة حيث لم يسبق أن قام بها الرئيس الجزائري منذ 1976وذلك نهاية فبراير . فيفري 2002وعاد بعدها ليعلن أن قضية الصحراء ليست ملفا يطوى ومصير الاتحاد المغاربي مرهون بها كما أكد في رسالة بعث بها إلى زعيم جبهة البوليساريو مواصلة الحكومة الجزائرية دعمها للجبهة وان الجزائر متشبثة بخيار تقرير المصير كحل لنزاع الصحراء وما يستلزمه من تطبيق لخطة التسوية.وهي المواقف التي تحكم التعاطي الجزائري مع القضية.[1]

رابعا: موقف المغرب وموريتانيا من قضية الصحراء الغربية

1. موقف المغرب:

يشكل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية للتحرك المغربي، وهو الإطار المرجعي الذي تبني عليه مختلف الحجج المغربية في مطالبتها باسترجاع إقليم الصحراء الغربية، بإعتبارها جزء من المغرب الضائع الذي يجب استرجاعه، وجزء من المغرب الكبير الذي يجب بناءه، وتماشيا مع المغرب الكبير، كما حددها **علال الفاسي** والتي تشير الي مختلف الأقاليم التي تشكل امتدادا تاريخيا للسيادة المغربية، ويفسر معارضتها لمبدأ **قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار**. كأحد المبادئ الأساسية في تشكيل **منظمة الوحدة الأفريقية** .[2]

إن هذا الأمر يعتبر في المغرب قضية وطنية اتفقت حولها. معظم الأحزاب السياسية، والذي يعتبر مغربية الصحراء الغربية مبدأ من المبادئ الأساسية التي تدافع عنها، وعموما فالمواقف المغربي. القائم علي الحق التاريخي الذي يستند على مبدأين:

[1] مولود بن غربي، المرجع السابق، ص148.

[2]- علي الشامي، عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت: دار الحكمة للنشر، 1998، ص256، 257.

- الأول: وجود علاقات بيعة من السلطان المقيم في بلاد المخزن، وبين القبائل المقيمة في الصحراء.
- الثاني: وهو الاعتراف الثاني والاعتراف الدولي بحدود سلطة المغرب جغرافيا، كما تؤكد ذلك جموع الوثائق المقدمة لمحكمة العدل الدولية، التي تثبت حق المغرب التاريخي.[1]

إن مفهوم الحق التاريخي في سنده الاول قائم علي التصور المغربي لمسألة الحدود، ومسألة السلطة المأطرة أساسا لمفهوم البيعة، لرابطة أساسية بالمعني الحقوقي والتملكي [2]

فهمفوم البيعة بهذا المعني يترتب عنه علاقات سيادة بفهوم القانون المغربي، وبالتالي فآحدود السيادة هي حدود **البيعة**، وأن الحدود تخطط علي وجود المجموعات البشرية، التي تدين بالولاء وتبايع السلطان، ولا تحدد علي إقليم جغرافي، وذلك أن نظام الحكم الملكي المغربي قبل الاستعمار اعتمد في ممارسة نفوذه علي فرض السيادة علي الشعب وليس الأرض[3].

في إطار المسعي الهادف الب استرجاع الحدود التاريخية ومحاولة دعم المبدأ المرجعي بحجج قانونية لجأت المملكة المغربية الي تأييد مبدأ **حق الشعوب في تقرير مصيرها**، ولكن في الإطار الذي يضمن لها عودة الإقليم الصحراوي الي الوطن الأم بعد أن يتحرر من الاستعمار الاسباني، وخاصة وأن قضية الصحراء الغربية مدرجة في إطار منظمة الأمم المتحدة تحت بند **تصفية الاستعمار** استنادا الي مضمون الائحة الأممية الشهيرة 1541م الصادرة عن الجمعية العامة بتاريخ 1960/12/14.[4]

[1]- نفسه، ص157.

[2]- رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة)، كلية الحقوق، 2008/2007) ص90.

[3]- ميلود غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الأقليمية والتحديات الوطنية، الجزائر: موسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011، ص 45.

[4]- نفسه، ص45.

إن الفهم المغربي الخاص لمبدأ حق تقرير المصير قد جعله يتهجم علي المواقف الجزائري الذي يدافع عن نفس المبدأ.

2. الموقف الموريتاني الحياد الإيجابي الصعب:

أكد الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني تبني بلاده للحياد الإيجابي في ملف الصحراء المغربية في خطوة تكشف تطورا في مسار العلاقات بين البلدين على ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة خاصة بعد توسع الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، فيما يستمر التنديد بانتهاكات جبهة البوليساريو الانفصالية.

وأوضح ولد الغزواني في حوار مع مجلة ''جون أفريك'' السبت أن ''الحياد هو الموقف الذي تبنته موريتانيا منذ خروجها من النزاع، حيث رغبت في الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف.''

وتابع الغزواني ''يجب استخدام هذا الحياد الإيجابي لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر وإيجاد حل.''

ووصف العلاقات الموريتانية – المغربية بأنها ''مثالية''، وأن مباحثاته مع العاهل المغربي الملك محمد السادس ''كانت متعددة سواء عبر المراسلات أو التحدث هاتفيا''، مضيفا أنه تم تكليف ''مصلحة دبلوماسية بتنسيق تنظيم تبادل الزيارات'' بينهما.

ويلاحظ المتابعون تحسن العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ أعقاب وصول ولد الغزواني إلى سدة الحكم في موريتانيا العام 2019، بعدما شهدت تلك العلاقات توترا وجفاء خلال عهد الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز.[1]

لكن يبقى ملف الصحراء المغربية امتحانا جديا وحقيقيا للجانب الموريتاني في ظل شكوك في قدرة نواكشوط على تجاوز إرث الرؤساء السابقين في علاقتهم بالبوليساريو.

[1]– محمد ماموني العلوي، الحياد خيار موريتانيا لملف الصحراء المغربية ، https://alarab.co.uk/ ، تاريخ الاطلاع: 26 أفريل 2022 على الساعة: 11:00.

وأكد محمد الطيار الخبير المغربي في الدراسات الاستراتيجية والأمنية أن''ما أسماه الرئيس الموريتاني بالموقف الحيادي لا يحمل من حقيقة الحياد غير الاسم، فوضعية موريتانيا من قضية الصحراء المغربية فرضها الرئيس الجزائري الراحل الهواري بومدين عنوة وبالتهديد على موريتانيا.''

وتابع الطيار في تصريح لـ''العرب'' أن ''هذا الموقف يحتاج إلى تأكيدات سياسية واضحة من الطرف الموريتاني، خصوصا وأنه يستقبل وفود البوليساريو بشكل رسمي ويخاطب إبراهيم غالي في المراسلات الرسمية بصفة الرئيس.''

وأرجأ وزير الخارجية الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ زيارة إلى المغرب كانت مقررة في أبريل الماضي بدعوى الحالة الوبائية في البلدين، لكن متابعين للشأن المغاربي يرجحون آن السبب هو استياء المغرب من إقدام نواكشوط على استقبال وفد من بوليساريو في القصر الجمهوري في مارس الماضي.[1]

ويرى مراقبون أن موريتانيا حاولت تفسير هذا التصرف وتجاوزه بشكل دبلوماسي من خلال تأكيدات وزير خارجيتها بأن العلاقات الموريتانية – المغربية ''صلبة'' وأنها عرفت ''قفزة مهمة إلى الأمام خلال السنوات الأخيرة''، مشددا على وجود إرادة وتوجيهات سياسية من قائدي البلدين للدفع قدما بالعلاقات بين المغرب وموريتانيا.

وسبق أن أشار ولد الغزواني في تصريح سابق إلى أن ''موقف بلاده من النزاع في إقليم الصحراء لن يتغير، وهو من ثوابت السياسة الخارجية للبلد''، موضحاً أن ''وجهة نظر موريتانيا تكمن في الاعتراف بجبهة البوليساريو وتبنّي الحياد الإيجابي.''[2]

وتوقع الطيار أن تراجع نواكشوط موقفها الذي تسميه بالحيادي بناء على التطورات التي حصلت في ملف الصحراء خاصة بعد قضية الكركرات وطريقة المغرب في حسم الأزمة، واختفاء المنطقة العازلة التي كانت تفصل البلدين، وإعلان المغرب عن عزمه إعادة إعمار منطقة لكويرة

[1]- محمد ماموني العلوي، الحياد خيار موريتانيا لملف الصحراء المغربية ، https://alarab.co.uk/ ، تاريخ الاطلاع: 26 أفريل 2022 على الساعة: 11:00.

[2]- نفسه، تاريخ الاطلاع: 26 أفريل 2022 على الساعة: 11:00.

على الحدود مع موريتانيا، وعلى ضوء الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء وتوسع نفوذ المغرب داخل الاتحاد الأفريقي.

وربط الطيار مراجعة موريتانيا لموقفها الذي تسميه بالحيادي في ملف الصحراء المغربية بتطور الروابط الاقتصادية والتجارية التي تجمع البلدين لتصير أكثر قوة ومتانة وتتجاوز عقدة الماضي.[1]

ويقول مراقبون إن على موريتانيا استغلال هذا التقارب وعدم الارتهان إلى أجندة تدعم بوليساريو والطرح الانفصالي لأن ذلك يعمل على تعطيل العلاقات.

ويعتبر المجال الاقتصادي موضع اهتمام الجانب الموريتاني الذي يسعى للاستعانة بالخبرة المغربية الرائدة على الصعيد القاري، وهو ما كان موضع مباحثات بين الطرفين خصوصا في ما يتعلق بالشراكة التجارية في القارة الأفريقية.

وأجرى وفد برلماني موريتاني محادثات سياسية واقتصادية مهمة مع مسؤولين مغاربة خلال شهر يوليو من أجل الدفع بالشراكة المغربية – الموريتانية في المجالات الحيوية مثل الزراعة والصيد البحري والتصنيع وتكوين الكفاءات، وكذلك التنسيق في ما يرتبط بالتحديات الأمنية والاقتصادية والتنموية المشتركة.

وأعرب رئيس الحكومة سعدالدين العثماني عن "استعداد المغرب الدائم لتقاسم الخبرات التي راكمها والتجارب الناجحة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الدول الأفريقية الشقيقة ومنها موريتانيا، وسعيه لمواكبة ودعم التنمية في القارة الأفريقية عبر مجموعة من البرامج والمشاريع والاستثمارات".[2]

[1]- محمد ماموني العلوي الحياد خيار موريتانيا لملف الصحراء المغربية ، https://alarab.co.uk/ ، تاريخ الاطلاع: 26 أفريل 2022 على الساعة: 11:00.

[2]- نفسه، تاريخ الاطلاع: 26 أفريل 2022 على الساعة: 11:00.

الفصل الثاني

قضية تسوية الحدود بين البلدين من خلال المؤتمرات والمعاهدات الدولية

أولا: المعاهدات الفرنسية والإسبانية المغربية.

ثانيا: مؤتمر مدريد (1880).

ثالثا: مؤتمر الجزيرة الخضراء.

أولا: المعاهدات الفرنسية والإسبانية المغربية

1. المعاهدة الفرنسية المغربية سنة 1845.

بعد احتلال فرنسا للقطر الجزائري "سنة 1830" أصبحت وحدة التراب المغربي معرضة وأدت مقاومة الجزائريين للاحتلال إلى التجاء الأمير عبد القادر الجزائري إلى المغرب فوجدت فرنسا الفرصة السانحة لإشهار الحرب على المغرب قصد "احتلاله" واصطدام الجيش المغربي بالقوات الفرنسي في الحدود انتهت بانهزام المغاربة بمعركة إيسلي وتوقيع اتفاقية سنة 1845.

العلاقات المغربية الفرنسية في عهد مولاي عبد الرحمن، تحسدت في مشاكل السياسية على الحدود المغربية الجزائرية التي استعمرتها فرنسا بعد طردها للأتراك في 1830م، وظل الجزائريون يحاربون جيوشها ست عشر سنة، وبحكم الموقع الجغرافي وحق الجوار ووحدة الدين واللغة، عمل المغاربة على مساندة الجزائريين ضد المستعمر الفرنسي بالمال والسلاح والرجال، فنتج عن هاته المغرب، ولقد تمكن المغاربة من فضح السياسة الفرنسية وإظهارها على حقيقتها سياسة استعمارية توسعية وليست سياسة تهدف إلى إصلاح المغرب بالتعاون مع حكومته[1].

وجاء في هذه المعاهدة:

الشرط الأول:

- أن لا يترك سلطان المغرب على الحدود أكثر من ألفين من الجنود لحفظ الأمن وحراسة الحدود وإذا أراد السلطان الزيادة في هذا العدد لزمه أن يعلم بذلك سلطان (المغرب) فرنسا.[2]
- ثم تلا هذه المعاهدة اتفاق آخر بشأن تخطيط الحدود جاء في الشرط الرابع منه:
- أن الصحراء لاحد فيها بين الجانبين لكونها لا تحرث وإنما هي مرعى فقط لعرب الإيالتسين التي تنزل فيها وتنتفع بخصبها ومائها ولكلا السلطانين التصرف في رعيته بما شاء وكيف

[1] علال لخديمي: التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، ط2، الدار البيضاء، ص52.

[2]- نفسه، ص52.

شاء من غير معارضة، إذا صار استقلاله المهدد منذ حرب إيسلي (1884) منرهونا باتفاق الدول المتنافسة عليه وخصوصا انطلاقنا من المرحلة التي تعنينا، وهي المرحلة التي تميزت بها عرف بالمحافظة على الوضع الراهن.[1]

2. معاهدة الصلح الاسبانية المغربية سنة 1860م

واغتنمت اسبانيا فرصة وقوع اضطرابات محلية بالنواحي المجاورة لسبتة فنفذت خطتها الاستعمارية وشنت حملة على تطورات فاحتلتها بعد انهزام الجيش المغربي المدافع عنها وفرضت على المغرب معاهدة صلح قاسية منها تسليم سبتة للإسبانيين يتصرفون فيها بدون تدخل السلطة المغربية وأن تصفى مسألة الحدود وحدود مليلة بصفة نهائية وتسليم سانتا كروز وتعويض الخسائر الحربية بغرامة قدرها 20 مليون ريالا وتبقى تطوان رهينة في يد الإسبان حت يؤدي المخزن نصف الغرامة ويؤخذ النصف (النهائي) الباقي من دخل المرسى أو مراسي المغرب ويقوم بقبض الدين موظفون إسبانيون يؤدي المغرب أجورهم كما يؤدي فائدة الدين والسماح للرهبان ببناء كنيسة ودار للتبشير بفاس وإطلاق سراح جميع الأسارى الإسبان وعقد اتفاق تجاري. [2]

بعد الهزيمة التي ألحقت بالمغرب الأقصى أمام الإسبان في معركة تطوان 1860م، عملت إسبانيا على فرض شروط قاسية بمقتضى معاهدة الصلح المبرمة بينهما في يوم 26 أفريل 1860م، فقد تخلى المغرب مرغما عن أجزاء من أراضيه وعملت إسبانيا على إنشاء كنيسة إسبانية بفاس وأخرى بتطوان مع تيسير أداء الرهبان لطقوسهم الدينية في بلد لا يوجد فيه نصارى، وإعفائهم من الضرائب وأن تكون الحصانة المعبر عنها بالاحترام والتوقير لهم ولكنائسهم

[1]- الصديق بن عربي، كتاب المغرب، 1984، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، دار الثقافة، ص24.

[2]- نفسه، ص24.

ومؤسساتهم الخيرية، وأصبحوا يراقبون تجارة المغرب الخارجية إيرادا وإصدارا ويطلعون على المشتريات السرية للحكومة المغربية كالمعدات الحربية بالإضافة إلى جل تنقلاتهم تحري تحت أعين الإسبان.[1]

ووقعة تطوان هي التي أزالت حجاب الهيبة من بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسرا المسلمون انكسارا لم يعهد له مثيل، وكثرت الحمايات ونشأ عن ذالك ضرر كبير، أما الاتفاقية المغربية الإسبانية 20 نوفمبر 1861م والتي كانت تجارة محضة بتوفيق حركة السفن المغربية بسواحل الريف إلا بإذن من السلطات الإسبانية إضافة إلى الترخيص لهم بقطع الأخشاب الغابات المغربية وتصديرها، وأصبحت تتمتع بحق حماية الرعاية المغربية والاعتراف للرعايا الإسبانيين المقيمين في المغرب بحق تملك العقار فيه، وللأسطول الإسباني بصيد السمك وقطع الإسفنج والمرجان بشواطئه القاء ضريبة سنوية رمزية، مما جعل إسبانيا تتحصل على امتيازات تنال من سيادة دولة المغرب وكرامته وشعبه.[2]

لم تعقد أي دولة مع المغرب معاهدة أقسى من المعاهدة الإسبانية المغربية حيث أصبحت إسبانيا من خلالها تتمتع بجل مواد هاته الاتفاقية وفي مصلحتها، وتم الاعتراف لإسبانيا وقناصلها ورعاياها القاطنين بالمغرب من فوائد وامتيازات، وهناك العديد من المحميين الذين يلعبون دور الوسطاء بسلطة العاهل سواء في الأقاليم أو بين مختلف الفئات الاجتماعية، ومن ذالك أمثلة منهم شريف الوزان الذي عبد الطريق في توات أمام الفرنسيين وأثار لصالحهم العصيان وسط قبائل الريف، إضافة إلى ذلك شيخ تامصلحت الذي حرض على ثورة الرحامنة الكبرى، وكان تحت حماية الإنجليز ويعمل ضد السلطة المخزنية.[3]

---

[1]- غازي محمد، التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية (1484-1912)، شهادة ماستر تخصص المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، 2018-2019، ص31.

[2]- نفسه، ص32.

[3]- نفسه، 32.

لما قامت فرنسا تتدخل في شؤون الصحراء وتونس عملت إسبانيا على تدعيم وجودها في المغرب والبحث عن الفرصة المناسبة لتدعيم ركائزها هناك، تخوفا من فرنسا التي تطمح هي الأخرى في موارد المغرب الأقصى ودعت إسبانيا عام 1875م إلى ضرورة عزل عامل أنجرة أحمد بن حقو لأنه كان يمنع دخول التموين إلى سبتة، وذكره بالفصل 45 من المعاهدة التجارية التي تنص على حرية التبادل التجاري بين المغاربة والإسبان، ومع ما في تحديد الممثل الإسباني وتدخله في الشؤون الخاصة بالمخزن، فإن العاهل قد حافظ على حسن الجوار والعلاقات الدبلوماسية، وجه القائد مل عبد السلام السويسي عامل الرباط سفيرا إلى مدريد برفقة كل من عبد الكريم بريشة التطواني ومحمد بن عبد الرزاق بن شقرون الفاسي عام 1877م، لرد زيارة قام بها سفير إسباني من مستوى عالي.[1]

بأنها ضد احتلال فرنسا للمغرب واحتلال إنجلترا للطنجة، وعملت اللجنة إلى دفع الرأي العام الإسباني للاهتمام بالمسألة المغربية، وسعت إسبانيا جاهدة من أجل المحافظة على المغرب إلى غاية تحسين وضعيتها الدبلوماسية والاقتصادية، بالإضافة إلى الرجوع إلى مبادئ مؤتمر مدريد 1880م، المتمثلة في في تأييد هاي للجهود الرامية إلى المحافظة على الوضع الراهن للمغرب.[2]

لقد قام الإسبان ببناء منشئات قرب الضريح سيدي ورياش المتواجد بالقرب من ميلة، فرضوا المغاربة هذه المنشئات وعمدوا إلى هدمها بعد أن حاولوا إقناع الإسبانيين بالبناء بعيدا عن الضريح وتطورت الأحداث إلى حرب حقيقية بين قبيلة قليعة الزناتية والجيش الإسباني الذي تدعمه المدافع والإمدادات، وكانت الهزيمة على الجانب الإسباني الذي يخشى من الدخول في مغامرة جديدة بعد تدويل القضية المغربية في مؤتمر مدريد، وانتهى هذا الصراع بحصول الإسبان

[1]- غازي محمد، المرجع السابق، ص32.

[2]- نفسه، ص33.

على تعويض من 20 مليون بيطة، دون أن يقوم المخزن بحث دقيق ولا بمفاوضات حسب السلم الدبلوماسي[1].

المكانة التي تحسد عليها إسبانيا في المغرب، هي التي جعلتها تعمل على المحافظة على الوضع الراهن فصارت تميل أكثر نحوا سياسة التقارب والانضمام إلى الأحلاف الدولية، المواجهة ضد فرنسا في أحوال كثيرة وهكذا فقد ساعدت المصلحة المشتركة لكل من إسبانيا وإيطاليا على إفساد خطط فرنسا في المغرب، وهو ما دفع إسبانيا إلى تأييد طلب الحكومة المغربية في ديسمبر 1887م لتعديل اتفاقية مدريد، ثم قامت إسبانيا باقتراح مؤتمر دولي جديد 1888م بقصد مراجعة قرارات المؤتمر الأول، إلا أن هذا الاقتراح لقي صعوبات أداة إلى فشل هذا الاقتراح في مهده.

ولقد كانت إسبانيا دائما تتطلع إلى المغرب بشدة، لأنها كانت تشارك المغرب على أرضه باحتلال سبتة ومليلة، لذلك اتجهت إلى الثغور الأطلسية مرة أخرى واحتلت منطقة في الصحراء المغربية، استخدمتها كميناء يقابل جزر الخالدات، وكان على السلطان أن يحرر المغرب من هذا النفوذ الإسباني الذي لم يكن إلا امتدادا لنفوذها في الشمال.[2]

لقد كانت إسبانيا تخشى من التدخل الدولي في قضيتها مع المغرب، وهو ما منعها من الدخول في حرب مباشرة مع هذه الأخيرة، وارتأت إسبانيا إلى إنهاء المشكلة وديا مع السلطان الحسن الأول، وهو ما كان يريده ويسعى إليه السلطان المغربي هدأت الأوضاع بطريقة سلمية بعيدة عن العنف، ورد على الاحتجاج الإسباني بإظهار أسفه على محدث وضغط على القبائل المغربية من أجل تهدئتها، والتفرغ إلى التفاوض مع المرشال الإسباني مارتينز كامبوس بالمغرب في29 فيفري 1894م، لكن هاته المفاوضات لم تصل إلى أي اتفاق بسبب المطالب المجحفة التي تقضي بقمع حركات التمرد بالقوة وتسليم الرهائن إلى إسبانيا، وكان السلطان يخشى أن يعرض نفسه

[1]- غازي محمد، المرجع السابق، ص32.

[2]- نفسه، ص33.

وأسرته الأخطار القبائل مما جعله يرضخ ويستسلم بقبول عقد اتفاقية مع الإسبان في 5مارس 1894، وهذه الاتفاقية زادة من ديون المغرب لصالح الإسبان وفتحت المجال أمام الدول الأخرى للتدخل في شؤون المغرب الداخلية والخارجية، من أجل تحقيق مصالحهم الاستعمارية.

الجو العدائي الذي استمر يحيط بالحاميات الإسبانية في المغرب حال دون تحسين العلاقات بين البلدين بسبب زيادة التواجد الإسباني في الموانئ المغربية، إضافة إلى التجاء المغاربة إلى الحماية الإسبانية وغيرها من الحمايات الأجنبية، وهو ما زادا في تعقيد العلاقات المغربية الإسبانية ومع غيرها من الدول الأجنبية[1].

-الاتفاق الفرنسي – الإيطالي (1900– 1902).

وبموجبه أطلقت فرنسا يد إيطاليا في معالجة القضية الطرابلسية في مقابل إطلاق يد فرنسا لمعالجة القضية المغربية.[2]

-الاتفاق الفرنسي الإنجليزي 1904.

وبموجبه تعهدت فرنسا بعدم التدخل في عمل إنجلترا بمصر كما تعهدت إنجلترا بأن لا تتدخل في عمل فرنسا بالمغرب بشرط ألا يمس هذا العمل مالها من حقوق في المغرب بموجب المعاهدات السابقة.[3]

[1]- غازي محمد، المرجع السابق، ص33.

[2]- الصديق بن عربي، المرجع السابق، ص27، 28.

[3]- المرجع نفسه، 29.

-الاتفاق الفرنسي الاسباني (1904- 1905).

وبموجبه تم إطلاق الاتفاق بين الدولتين على تعيين مناطق نفوذ الدولتين في الشمال والجنوب وحرية الدولتين في القيام بما تقتضيه المحافظة على مصالحها في المغرب.[1]

-الاتفاق الفرنسي الألماني (1911).

وبمقتضاه اعترفت ألمانيا بحق فرنسا في الاتفاق مع المغرب على احتلال البلاد لتوطيد النظام والأمن وتمثيل فرنسا للمغرب في المفاوضات مع الدول ومراقبة المالية والقضاء والاقتصاد وفي المقابل ذلك تتنازل فرنسا لألمانيا عن جزء من بلاد الكونغو.[2]

-الاتفاق الفرنسي – الإسباني في شأن تقسيم المغرب 27 نوفمبر 1912:

بمجرد بسط الحامية الفرنسية عل المغرب دخلت فرنسا في محادثات مع إسبانيا في شأن تنفيذ الاتفاقية السرية المبرمة بينهما في شأن تقسيم المغرب لتتفرغ كل واحدة لبسط نفوذها على المنطقة الخاضعة لها وتصفية القضية المغربية.

وانتهت المذكرات بعد اتفاق 27 نوفمبر 1912م بالنص على ما يلي:

"تعترف فرنسا بحق إسبانيا في السهر على الأمن بمنطقة نفوذها وإدخال الإصلاحات التي تراها ضرورية في الميادين الإدارية والاقتصادية والقضائية والحربية ووضع المنطقة تحت إدارة مقيم عام إسباني بجانب خليفة للسلطان الذي يستقر بتطوان وتعترف إسبانيا بالسهر على تطبيق المعاهدات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالمغرب.[3]

[1]- الصديق بن عربي، المرجع السابق، ص30.

[2]- نفسه، ص31.

[3]- نفسه، ص32.

- –ونص الاتفاق أيضا عل النظام الخاص بطنجة وعلى حقوق إسبانيا في مقاطعة إيفني ورسم حدودها وعلى عدم تدخل حكومة المخزن في شؤون المنطقة كما التزمت إسبانيا بعدم تنازلها لأحد عن حقوقها في مناطق نفوذها.
- –حيث أن معظم المعاهدات الدولية التي عقدت بين المغرب وبعض الدولية الأوربية تعززت بمعاهدة مؤتمر مدريد وخولت للسفارة الأجنبية حق منح حمايتها لموظفي القنصليات والتجار الأجانب وعائلاتهم مما أدى إلى فتح الباب للتدخل الأجنبي في شؤون المغرب الخاصة وصار الأوربيون يتمتعون بحق الملكية للأراضي والعقارات في المغرب.[1]
- مما سبق يثبت لنا بأن المغرب كانت تمر بفترة إضطراب داخلي وخارجي ومع ذلك حظيت بهذا التفوق الدولي الذي يتمثل في "مؤتمر مدريد" والدول المتحدة التي حضرته ورغم أن المغرب لم يحقق ما كان يطمح إليه من استغلال التنافس الدولي في إبعاد خطر (التجول) التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية الحميات والتجنيس فإن المغرب أصبح ذا مركز دولي مهم يحسب له ألف حساب.

[1]– غازي محمد، المرجع السابق، ص 13.

ثانيا: مؤتمر مدريد (1880)

ورث المغرب مشاكل عديدة ولدتها التنازلات والامتيازات التي قدمها السلاطين منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مختارين ومضطرين إلى الدول الأوربية ويعد نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية، من أهم مواضيع فترة السبعينات، ولأن هذا النظام هو الذي مكن الدول الأوربية من تطبيق سياسة استيطانية تهدف إلى تمكين جالياتها من الاستقرار لتحقيق الغرض التجاري والسياسي، ومن ذلك إزالة نفوذ سلطة المخزن من المواطنين المغاربة واستبدالها بالسلطة الأجنبية مع استمرار الاحتفاظ بنفس الجنسية[1].

وجدت الدول الأوربية. في مؤسسة الحماية الدبلوماسية، خير وسيلة للوصول إلى أهدافها خاصة بعدما حصلوا على فوائد تجارية كبيرة دون عناء الحملات العسكرية وعن طريق المواطنين المغاربة أنفسهم[2]، وسرعان ما صار للنظام الحماية الدبلوماسية إبعاد عميقة وأهداف واسعة، فلم تعد المطامع في المغرب مقصورة على الدول الأوربية الكبرى فحسب، وإنما تعدها إلى الولايات المتحدة وبلجيكا والسويد وسردينيا، علاوة على الدول التي نشأت بعد 1870، كألمانيا وايطاليا[3]. لقد سعى السلطان حسن الأول لمحاولة وقف حماية الدول الأجنبية للمواطنين المغاربة، من خلال وزير خارجيته بركاش، الذي عقد عدة اجتماعات مع ممثلي الدول الأوربية بطنجة، غير أن تجاوب الأوربيين كان سلبيا وكان يعتمد السلطان على هاي، الذي كان يقوم على مناصرة هذه الفكرة إصلاح نظام الحماية أما تيسو فيرى في نظام الحماية المعرقل لأمال التي يريدها أن تجعل المغرب خالصا لفرنسا دون غيرها من الدول[4]، ولقد تقاطعت هذه القناعة مع رغبة هاي الذي اقتنع بدوره بأهمية انعقاد مؤتمر خارج المغرب ولتجسيد هذه الفكرة كان هاي قد سافر إلى لندن عام 1879، أين أجري مباحثات مع موظفي وزارة الخارجية البريطانية، في موضوع نظام الحماية

[1]- غازي محمد، المرجع السابق، ص 11.
[2]- نفسه، ص 11.
[3]- نفسه، ص 12.
[4]- نفسه، ص 13.

الدبلوماسية، وأقترح عليهم فكرة عقد مؤتمر دولي خارج المغرب، وبدأ وزير خارجية انجلترا ماركيز سالزبوري"[1] يوم 7 أكتوبر 1879، بمراسلة سفراء انجلترا المعتمدين لدى الدول التي يهمها أمر الحماية بالمغرب مذكرا إياهم بأن حكومته ترى في حالة الموافقة على عقد المؤتمر أن تكون مدريد خير مكان يصلح لهذا الاجتماع، أما اسبانية فقد تلقت الاقتراح بارتياح كبير ولتقت سياستان الانجليزية والاسبانية وصار ممثلو الدولتين يعملون بانسجام في العواصم التي يهمها أمر المغرب[2] .

ففي الوقت الذي تحركت فيه الدبلوماسية المغربية بين السلطان ونائبه بركاش من جهة وبين ممثلي الدول من جهة ثانية لنقل المباحثات إلى مدريد، تحركت الطائفة اليهودية التي يعنيها أمر الحماية | بغية تعكير الأجواء لكي يلفتوا أنظار الأوربيين نحوهم ولي يحولوا دون عقد المؤتمر، ومن الأسباب المباشرة لمؤتمر مدريد هو. إعلان السلطان حسن الأول في فيفري 1880 رفض شاهدات التجنيس التي منحتها الدول الأجنبية إلى رعايا مغاربة مما أدى إلى غضب البعض وأبرقوا إلى حكوماتهم فثارت ثائرة فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة ضد هذا القرار[3].

ولما قبلت حكومات الدول بالاقتراح وجهت لها الحكومة الاسبانية الدعوة يوم 10 أفريل لحضور المؤتمر وشاركت فيه 15 دولة وهي: (البرتغال وفرنسا وانجلترا وبلجيكا وهولندا والدنمارك وملكة السويد والنرويج وألمانيا وايطاليا وروسيا والولايات المتحدة والبرازيل والمغرب والنمسا). ويأتي انعقاد المؤتمر لتحقيق جملة من الأهداف منها الوصول إلى حل لمشكلة الحمايات التي كانت سببا في توتر العلاقة بين المغرب والدول الأوربية وذلك إما بإصلاحها أو إلغائها[4]

فقد افتتح المؤتمر يوم 16 ماي 1880، وعقدت أشغاله في ست عشر جلسة حيث دار في قاعة المؤتمر نقاش بين السيد بركاش وممثل فرنسا الفيس أمرال جوريس، وكان السيد بركاش يسعى جاهدا الإخراج السماسرة من حظيرة المحميين، وان تكون حرية التجار الأجانب في احتيار

[1]- غازي محمد، المرجع السابق، ص 13.

[2]- نفسه، ص13.

[3]- نفسه، ص13.

[4]- نفسه، ص14.

سماسرهم محدودة، أما ممثل فرنسا فكان يسعى بدوره إلى عدم التنازل عن الامتيازات التي حصلت عليها بلاده[1].

وكانت كل دولة أوربية تراعي مصالحها على حساب الطرف الأخر، فبريطانيا كان يهمها الجانب الاقتصادي وتمسك بمصالحها في جبل طارق، وفرنسا تسعى إلى توسيع دائرة الحماية القنصلية

خاصة بعد نجاحها في معركة اسلي 1844، ولقد انتهجت الدول الأوربية سياسة التحالفات من أجل إفشال خطط الخصم وتقويت حضورهم في المغرب وانتهت هذه التحالفات برجحان كفة الدول الأوربية[2]، لان الوفد المغربي كان عاجزا عن الدفاع بسبب جهل بركاش وأعضاء الوفد المغربي للغات المشاركين، وانتهى المؤتمر أشغاله يوم 3 جويلية 1880، بتوقيع اتفاقية حددت قانون الحماية والتجنيس

في 18 فصلا والمغرب لم يحصل على شيء مما كان يرغب فيه لان المؤتمر كان أوروبيا للتنسيق الوجود الأوربي في المغرب ولصلح الدول التي كان لها أكبر الحظوظ في احتلال المغرب، ممثل فرنسا اعتبر نتائج مؤتمر مدريد نصرا لدولة الفرنسية على أساس معاهدة 1863، مع مراكش صارت جزء مكملا لمعاهدة مدريد الدولية[3].

حيث أن معظم المعاهدات الدولية التي عقدة بين المغرب وبعض الدول الأوربية تعززت بمعاهدة مدريد، وخولت، للسفارة الأجنبية حق منح حمايتها لموظفي القنصليات وتجار الأجانب وعائلتهم، مما أدى إلى فتح الباب للتدخل الأجنبي في شؤون المغرب الخاصة، وصار الأوربيون يتمتعون بحق الملكية للأراضي والعقارات في المغرب[4].

[1]- غازي محمد، المرجع السابق، ص 14.

[2]- ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، ج1، الدار البيضاء، ص 275.

[3]- نفسه، ص276.

[4]- الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص 26.

- كان مؤتمر مدريد المنعقد سنة 1880 أول مؤتمر دولي عقد للنظر في القضية المغربية ونقلها من دائرة المنافسات الضيقة إلى الساحة الدولية العامة.
- وكان القصد منه هو معالجة مشاكل الحماية الدبلوماسية وحق ملكية الأجانب بالمغرب وتجنس الرعايا المغاربة بجنسيات أجنبية أما الأسباب المباشرة التي دعت إلى عقده فهي عدم تطبيق نصوص المعاهدات المتعلقة بالحماية الشخصية الممنوحة للمغاربة واختلاف الدول الأوربية وتعارض مصالحها.[1]

واشتركت في هذا المؤتمر ثلاث عشرة وهي:

المغرب- روسيا- فرنسا- النمسا- بلجيكا- الدنمارك- إسبانيا- الولايات المتحدة- بريطانيا- إيطاليا. هولندا- البرتغال- السويد.

- ومثل المغرب في هذا المؤتمر الحاج محمد بركاش أوبركاش- والحاج عبد الكريم بريشة وانتهى المؤتمر بعقد معاهدة دولية في 17 مادة نصت على أن الملكية في المغرب الأقصى معترف بها لجميع الأجانب وعلى عدم منح أية حماية غير قانونية للرعايا (الأجانب) المغاربة أن لا يتجاوز عدد المغاربة المحميين اثني عشر شخصا لكل دولة وأن المغاربة يعترف بمقام ممتاز لكل واحدة من الدول الموقعة على المعاهدة. [2]
- وأمام هذه الظروف المحرجة والأوضاع المتوترة سعت إسبانيا من جهتها إلى التحرك بسرعة من أجل عقد المؤتمر وكان ذلك يوم "10 أفريل 1880" فاقترحت على الدول الموافقة أن يكون ممثلوها في المؤتمر المزمع عقده غير ممثليها.[3]
- لدى المخزن بحجة أن هؤلاء الممثلين قد تكون لهم مشاعر وآراء ذاتية هي منشأ الصعاب التي حالت دون نجاح مباحثات طنجة.

---

[1]- الصديق بن العربي، المرجع السابق ، ص26.

[2]- نفسه، ص26.

[3]- نفسه، ص27.

- انتهى الصراع برجحان الكفة الفرنسية لأن الوفد المغربي كان عاجزا عن الدفاع بسبب جهل بركاش وأعضائه أو أعضاء الوفد للغات المشاركين.
- وهكذا انتهى المؤتمر أشغاله يوم 3 جويلية 1880 بتوقيع اتفاقي حددت قانون الحامية والتجنيس في 18 فصلا.
- وضعت اتفاقية مدريد حدا للعشوائية والفوضى اللتين كانت تعرفهما سوق التعسف وخرق القوانين.
- لأن المؤتمرين اتفقوا على تأكيد نظام الحماية وإعطائه صبغة قانونية. [1]

[1]- الصديق بن العربي، المرجع السابق ، ص27..

ثالثا: مؤتمر والجزيرة الخضراء 1906

مؤتمر الجزيرة الخضراء ليس المؤتمر الدولي الأول لتدويل القضية المغربية فقد سبقه مؤتمر دولي آخر المعروف "بمؤتمر مدريد 1880" بربع قرن والاتفاقيات السرية ببضع السنوات وفي النهاية تم الاتفاق على عقد مؤتمر دولي بالجزيرة الخضراء القريبة من كل الأطراف المهتمة مباشرة حيث نجد أن إسبانيا هي جزء من ترابها جنوبا وإنجلترا بسيطرتها على جبل طارق وفرنسا المغرب والأطراف الأخرى المشاركة في المؤتمر لها مصالح بالمغرب وهي ألمانيا والنمسا وبلجيكا والولايات المتحدة وإيطاليا وهولندا والبرتغال وروسيا والسويد والبعض الآخر لها مصالح استراتيجية أكثر منها اقتصادية كروسيا التي تهتم بأمن مضيق جبل طارق وما يجري حوله وهي منصفة بين الدول العظمى بما فيها هولندا التي تمتلك مستعمرات مهمة في قارة إفريقيا، وبمجيء "غيلورم" إلى مدين طنجة سنة 1905 وتصريحه بأن السلطان المغربي مستقل وله كل السيادة هو من بين العوامل التي جعلت السلطان مولاي عبد العزيز يقترح عقد مؤتمر دولي من أجل إيجاد مساندة دولية للتخفيف الضغط الفرنسي على المغرب.[1]

وفكرة المؤتمرات كانت ثلاثية المصدر من خلال الوضع القائم بين فرنسا وألمانيا لا يبشر بالخير والأكثر من ذلك كاد أن يصل إلى حرب بينهما من أجل قضية استعمارية وهذا التوتر أخذ يشتد بين الدولتين من أجل المغرب انطلاقا: ألمانيا تنافس جارتها فرنسا على احتلال المغرب مع تجاهل التكتل الدولي بين فرنسا وإنجلترا وإسبانيا من أجل منح فرنسا الصلاحية للسيطرة على المغرب، وفي ظل هذا التوتر لوحت ألمانيا للولايات المتحدة على عهد "ثيودور روزفلت" للتدخل دوليا لإنقاذ المغرب من سيطرة فرنسا حتى لا تصبح فرنسا أكبر إمبراطورية مهيمنة تمتد أملاكها الاستعمارية من حدود طرابلس حت المحيط الأطلسي وهو ما سيجعل ألمانيا وإنجلترا أق حظا في الدفاع عن نفسيهما إذا ما قامت أي حرب أخرى بين أي منهما مع فرنسا وهذه الأحداث

[1]- غازي محمد، المرجع السابق، ص57.

المتضاربة شجعت روزفلت عل التدخل وإقناع السلطان المغربي بالدعوة إل مؤتمر دولي يحاول فيه أن ينقذ دولته من أن تقع ضحية هذا الصراع الدولي عل المغرب.[1]

وجهت الدعوة إلى الدول الموقعة على مؤتمر مدريد 1880 من أجل عقد مؤتمر دولي ثاني للنظر في شؤون المغرب قبلت ألمانيا الطلب مباشرة كما تم الضغط على فرنسا من أجل القبول وحضور المؤتمر ولقد كانت علاقتها مع ألمانيا متوترة تكاد أن تؤدي إلى حرب بين الدولتين وضمت "روفييه" في 08 جويلية 1905 ووقع اتفاق بينهما في 28 سبتمبر 1905 حول النقاط التي ستدرس في المؤتمر ولقد اضطرت فرنسا لحضور المؤتمر وهي مرغمة من الدول الموقعة على مؤتمر مدريد 1880[2].

للمرة الثانية انعقد مؤتمر دولي في شأن المغرب لتسوية المشاكل الناتجة على الاتفاقيات الدولية السرية حتى يتمكن المغرب من قبول مساعدة جميع الدول وشارك في هذا المؤتمر 13 دولة وهي:

" المغرب- ألمانيا- النمسا- بلجيكا- إسبانيا- الولايات المتحدة- فرنسا- إنجلترا- إيطاليا- هولندا- البرتغال- روسيا- السويد"[3].

ومثل المغرب في هذا المؤتمر وفد يتركب من الحاج محمد الطوسي- الحاج محمد المقري والحاج محمد الصغار والسيد عبد الرحمان بنيس.[4]

وأسفر هذا المؤتمر عن قد معاهدة دولية تؤكد الاعتراف بسيادة السلطان المغرب ووحدته مملكته والمساواة التجارية بين الدول الممثلة في المؤتمر ووضع برنامج إصلاحات مختلفة في الضرائب

[1]- غازي محمد، المرجع السابق ، ص57.
[2]- نفسه، ص58.
[3]- الصديق بن عربي، المرجع السابق، ص27.
[4]- نفسه، ص27.

والجباية وتنظيم الشرطة وتأسيس بنك مخزني وإصلاح المالية والموانئ والأشغال العامة ومراقبة الشواطئ ...إلخ. [1]

عقد المؤتمر الدولي بمدينة "الجزيرة الخضراء الإسبانية" من 19 جانفي 1906 إلى 7 أفريل 1906 وكانت هذه المدينة صغيرة لا تلفت النظر ولا يتوقع أحد أن أن يعقد فيها مؤتمر دولي ولقد حضرته 19 دولة منها ' إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المغرب، النمسا، البرتغال، بلجيكا وهولندا". والمؤتمر خرج بميثاق يتضمن سبعة أبواب، هي:[2]

الباب الأول:

أصبحت الشرطة وتنظيمها بإشراف ضباط فرنسيين وإسبان حيث يتولى الفرنسيون الإشراف على قوات الشرطة المغربية في المدن الواقعة على الساحل الأطلنطي "الرباط والجديدة وأسفي والصويرة وأغادير "ويشرف الإسبان على شرطة تطوان والعرائش بينما يوضع شرطة طنجة والدار البيضاء تحت إشراف الدولتين فرنسا وإسبانيا.[3]

الباب الثاني:

خضوع الحومة المغربية في مجال استيراد الأسلحة لجيشها وحتى أسلحة الصيد إلى إجراءات قاسية.[4]

الباب الثالث:

إنشاء بنك تضع فيه المغرب كل موارد الجمارك ويبقى عمليا تحت سيطرة دولة أجنبية والمجلس الإداري هو الذي يوافق على تعيين المندوب المغربي أو عزله.[5]

---

[1]- غازي محمد، المرجع السابق، ص28.

[2]- نفسه، ص28.

[3]- نفسه ، ص58.

[4]- نفسه، ص58.

[5]- نفسه، ص59.

الباب الرابع:

يثبت حق ملكية الأجانب مع العديد من التنازلات بالنسبة لاتفاقية مدريد مع فرض على المغرب نسبة مئوية محددة على مبيعات العقار.[1]

الباب الخامس:

تكوين لجنة مختلطة من سبعة أعضاء أربعة منهم أجانب لتحديد رسوم الجمارك وعمليات تدخلها ضمن السيادة الوطنية.[2]

الباب السادس:

يحدد نفوذ الدولة في السيطرة على الأشغال العمومية كالموانئ والخطوط الحديدية التي يمكن أن تنجز مستقبلا.[3]

الباب السابع:

رجحان مقتضيات الميثاق في حالة وقوع تعارض بين المعاهدات السابقة وهذا يقتضي نشوء حكومة دولية بموجب الميثاق الذي خرج به المؤتمر الدولي.

-شروط ميثاق مؤتمر الجزيرة الخضراء كانت كلها في مصلحة الأجانب إذ كانت في وجهها الخارجي من أجل تدويل القضية المغربية فإن مضمونا أخضعت المغرب للاستغلال لفائدة التجار الذين تهافتوا على المغرب من كل حدب وصوب وقد منح مزيدا من السلطة للهيئة الدبلوماسية والقناصل للتدخل في شؤون المغرب تفوق سلطات الدولة المغربية خاصة فيما يخص المسائل الحضرية والبلدية والجمارك والقيام بإصلاحات في الموانئ لمصلحة الأجانب مع رقابة دولية تضمن للأجانب أموالهم وممتلكاتهم، بالإضافة إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح حيث الجميع متساويين في

[1]- غازي محمد، المرجع السابق ، ص59.

[2]- نفسه، 59.

[3]- نفسه، ص59.

الفرص سواء كانوا أجانب أو مغاربة مع نزع الامتيازات التي حصلت عليها الدول وهذا ما نزع من فرنسا الاحتكار الاقتصادي الذي حصلت عليه بعد مؤتمر مدريد.[1]

والهدف الذي رمى إليه الدبلوماسيون بالجزيرة يتمثل في تطوير المصالح الأجنبية في المغرب وتعزيز النفوذ الأوربي دون اهتمام بمصير المغرب كدولة مستقلة ولقد خاب أمل المغاربة من نتائج المؤتمر فبدل أن يضمن استقلال المغرب وسيادتها وإخضاع الأجانب لأداء الضرائب واتباع شروط المعاهدات في معاملاتهم مع المغاربة اتفقوا على مطالبة السلطان بالقيام بإصلاحات لفائدة الأجنب والمؤتمر لم يفعل شيئا لحل المسألة المغربية وإنما زاد في تعقيدها ولقد اهم بحل الأزمة التي نشأت عن الخلاف الألماني الفرنسي الذي نشأ بعد الاتفاق الودي وزاد في تعقيد الأزمة المغربية التي نشأت عن الصراع المغربي الفرنسي.[2]

[1]- غازي محمد، المرجع السابق ، ص59.

[2]- نفسه، ص59، 60.

خاتمة

– الحدود بين الجزائر والمغرب كحيزين جغرافيين تشكلت مع بداية ظهور الكيانات السياسية الأولى التي شغلت المكان، واعتمدت الحاجز الطبيعي الذي يقع بينهما كحد فاصل وهو نهر "ملوية"، وتحورت عبر الزمن تبعا للتغيرات السياسية التي طرأت؛ فتقدمت غربا تارة وشرقا تارة أخرى، لكنها تقريبا راوحت مكانها المتعارف عليه خلال السبعة قرون الأخيرة، حت جاء الفرنسيون ليحدثوا فيها بعض الاختلالات تبعا لما خدم مصالحهم، وكانت أولى تلك التغيرات ما نجم عن معاهدة "لالّة مغنية" التي تخلت بموجبها فرنسا عن شريط حدودي كامل لصالح المغرب.

– أما الصحراء فقد بقيت إقليما مستقلا ذاتيا عبر التاريخ، ووسعت فرنسا إبان وجودها بالجزائر سلطتها على أقاليم الساورة وتوات وتندوف، ولم يلق هذا مواجهة من المغرب أو تصديا، بل استمرت العلاقات الثنائية الطيبة بين الفرنسيين والمغاربة في تلك الفترة وبموازاة حصول ذلك، وخلال الكفاح الجزائري المسلح لاسترداد الأرض، وقف أهل تلك المناطق وقفة رجل واحد مع جموع الشعب إحساسا منهم بانتمائهم وبكونهم جزء لا يتجزأ من هذه الأرض وما يجري عليها، وربطت الدماء الواحدة التي أريقت على كل شبر من تلك المناطق في سبيل استقلال الجزائر وقيامها مصير أهلها وتاريخهم ومستقبلهم مع الجزائر.

– ورغم أن الحدود اليوم بين البلدين مرسّمة وواضحة المعالم؛ فلازال البعض من حين لآخر يطرح بعض التساؤلات عن ماهيتها وحقيقتها وشرعيتها؟؟ وليس أفضل من تتبع الموضوع تاريخيا من أجل تبيين تفاصيله وتطوراته ومراحله، وتبين صحة كثير من الطروحات من عدمها، وهذا البحث سعى لتسليط الضوء على المسار الذي امتد عبر التاريخ ووصل ليومنا هذا، مستندا على ما توفر من مصادر وشهادات، وفي سبيل إحقاق الحقيقة التاريخية وفقط هذا من جهة.

– ومن جهة اخرى إن العالم اليوم يقوم على سياسات الاندماج، لذا يتوجب على كل من الجزائر والمغرب تجاوز الخلافات الثنائية مهما كانت مسبباتها لتحقيق التكامل الاقتصادي والعمل على مواجهة التحديات الراهنة التي أفرزتها العولمة. وكذا تقوية سبل التعاون والتنسيق الأمني والسياسي من اجل تحقيق الديموقراطية، والتغلب على مختلف المظاهر الجديدة للإجرام والإرهاب

والأمراض وغيرها. فالسبيل الأنجع لهذا التحدي هو التكتل الاقتصادي من أجل تحقيق التكامل والاندماج في المحيط الإقليمي.

- يتوجب على كلا الدولتين العمل على الاستفادة من التنوع الاقتصادي القائم بينهما؛ فبالرغم من التحول التدريجي لاقتصاداتهما في ظل حرية السوق وما يرتبط بتلك الأنشطة من صناعات متنوعة تخدم التكامل والتكتل والاندماج الاقتصادي إلا أننا نلمس ضعف العلاقات البينية. لذا يتوجب إنشاء مشاريع مشتركة بهدف تمتين العلاقات على خلفية المصالح الاقتصادية بالدرجة الاولى. وهو الأمر الذي فطنت له دول الاتحاد الأوروبي التي تمكنت في الأخير من تحقيق وحدة إقليمية رغم مشاكلها الحدودية القديمة. لكن الأمر مرتبط بمدى وصول الدولتين إلى درجة معينة من الوعي والنضج السياسي على المستوى الرسمي والشعبي الذي يخوّلها تجاوز خلافات الماضي وبناء علاقات على أساس المصالح من أجل العمل دوماً في سياق مشترك لحماية هذه المصالح.

ملاحق

الملحق رقم (01): السلطان عبد الحفيظ بن السلطان مولاي الحسن الأول

صورة السلطان عبد الحفيظ بن السلطان مولاي الحسن الأول

المصدر:عبد الرحمان بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، ص304

الملحق رقم (02): التقطيع الإداري على عهد الحماية

المصدر:عبد الرحمان بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، ص 548

الملحق رقم (03): خريطة الحدود المغربية الجزائرية حسب معاهدة لالة مغنية (1845م)

المصدر: hhtps// ar.Wikipedia.org

الملحق رقم (04):

الملحق رقم(03): صورة لمؤتمر مدريد1880 ويرى فيهم نواب الدول المشاركة فيه ومن بينهم النائب المغربي *مُحَمَّد بركاش*أثناء عرضه وجهة نظر المغرب في مشكلة حق منح الحماية للرعايا المغاربة

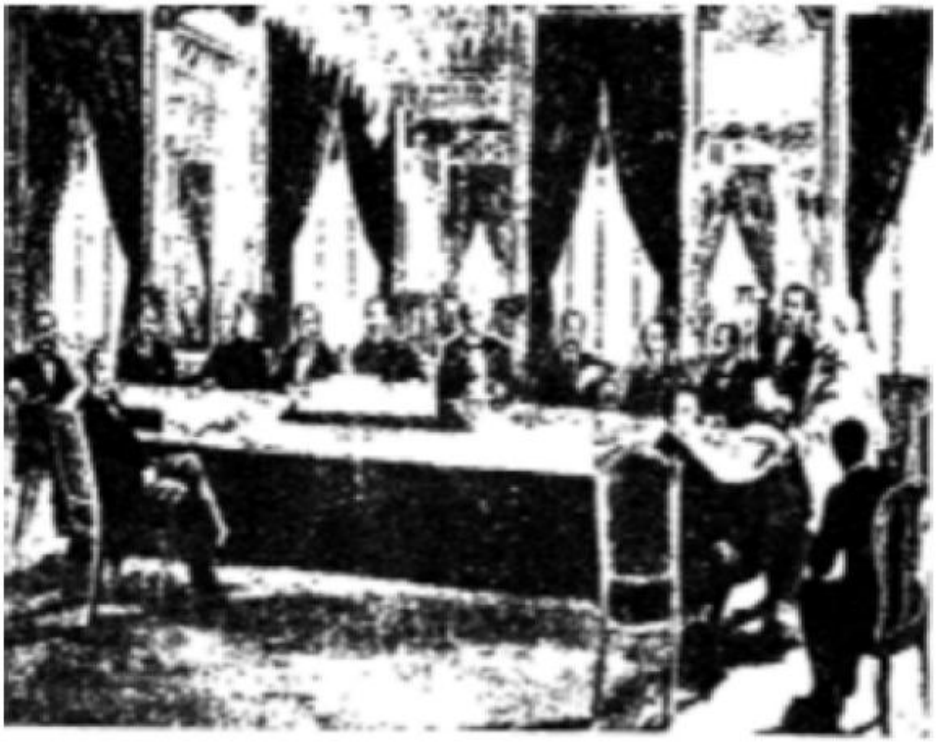

المصدر: عبد الهادي النازي، مرجع سابق، ص163

الملحق رقم (05)

الملحق رقم:(08)صورة لزيارة امبراطور غليوم الثاني إلى طنجة عام1905

المصدر:محمد القبلي، مرجع سابق، ص507

الملحق رقم (06)

الملحق رقم(09): البعثة المغربية في مؤتمر الجزيرة الخضراء1906

المصدر: عبد الهادي التازي ، مصدر سابق، ص 166

الملحق رقم (07): اتفاقات دولية

اتفاقات دُوليّة

امر رقم 73 ـ 20 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عـــام 1393 الموافق 17 مايو سنة 1973 يتضمن المصادقة على المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بخط الحدود القائمة بين الدولة المغربية والدولة الجزائرية والموقعة في الرباط بتاريخ 3 جمادى الاول عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء،

ـ بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

ـ وبمقتضى الامرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تاسيس الحكومة ،

ـ وبناء على التصريح الجزائري ـ المغربي الصادر بالرباط في 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972،

ـ وبعد الاطلاع على المعاهدة المتعلقة بخط الحدود القائمة بين الدولة المغربية والدولة الجزائرية، والموقعة بالرباط في 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972 ،

يامر بما يلي :

المادة الاولى : يصادق على المعاهدة المتعلقة بخط الحدود القائمة بين الدولة المغربية والدولة الجزائرية، والموقعة في الرباط بتاريخ 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972، وذلك وفقا للخرائط من رقم 1 الى غاية 15 المرفقة بهذه المعاهدة والتي تشكل جزءا لايتجزأ منها. وتنشر هذه المعاهدة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجـــزائريـــة الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وحرر بالجزائر في 14 ربيع الثاني 1393 الموافق 17 مايو 1973.

هواري بومدين

التصريح المغربي الجزائري

الصادر بالربـــاط

لحن :

الحسن الثاني ملك المغرب،

والهواري بومدين رئيس مجلس الثـــورة ورئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

سعيا منا في تطاق اواصر الصداقة والاخاء وحسن الجوار التي جمعت عبر التاريخ بين المغرب والجزائر،

ورعيا لكون هذه الاواصر توثقت عراها واستحكمت بصفة خاصة خلال النضال البطولي الذي خاضه الشعبان الشقيقان مشتركين متآزرين قصد استرجاع استقلالهما واستـــرداد سيادتهما الوطنية،

ورغبة من المغرب والجزائر في تقوية روح التفاهم والتضامن بينهما فقد ارضى البلدان قواعد تعاون متناسق ممتاز اقرته معاهدة ايفران كما اقره تصريح تلمسان ومباحثات المحمدية والبلاغ المشترك الصادر بالرباط،

وبناء على ارتياحنا لاضطراد نمو هذا التعاون،

ويقينا منا بضرورة توسيع آفاق التعاون بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على اساس تكامل ينسع نطاقه باستمرار مؤكدين به وحدة مصير شعبينا،

واستلهاما لقيم حضارتنا وانطلاقا من مغزى الكفـــاح ومعانيه، ذلك الكفاح الذي خاضه شعبانا متحدين متضافرين،

وتشبثا منا بعهد الوفاء لارواح جميع الابطـــال الذيـــن [illegible] اجل الاستقلال الوطني وتحرير المغرب العربي،

ووفـ[illegible]ن جهة اخرى الى روح جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه الذي واصل العمل بايمان من أجل تدعيـــم الروابط التي لا تنفصم عراها بين الشعبين ووفاء للفكر المثالي الذي كان له نبراصـــا في جهاده،

وشعورا منا بان بذل جهودنا المتكاتفة قصد بلوغ هدفنا النبيل المتمثل في وحدة المصير يستوجب استئصال كل عامل من شانه ان يكدر صفاء العلاقات القائمة بين الشعبين،

واقتناعا منا بان تسوية مشاكل الحدود كفيل بالقضاء على كل سبب من اسباب الخلاف بين البلدين مثل ما هو كفيل باقرار جو سلام وتآخ والدفع بعجلة تعاون مثمر بناء،

ورعيا لكون السمة التي تمتاز بها العلاقات الاخوية القائمة بين الجزائر والمغرب لايمكن التسليم معها بان الحدود تشكل حاجزا بين الشعبين الشقيقين اذ هي في الحقيقة مجال لتداخل المشاعر والمصالح،

وانطلاقا من ارادتنا لايجاد مجتمع يسوده الرغد والرفاهية بواسطة نمو العلاقات بيننا وذلك ليكون هذا النمو سبيلا الى ازدهار شعبينا،

المصدر: https://twitter.com/HMeghribi/status/1370437033706000388/photo/1

الملحق رقم (08): رسالة السلطان مولاي عبد الرحمن حول اتفاقية 146.

رسالة السلطان مولاي عبد الرحمان حول
اتفاقية سنة (146)

الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

خديمنا الأرضى الطالب بن سلام يرعى وحفظ الله وعلاك عليك ورحمة الله تعالى وبركاته
وبعد وصلنا جميع ما عاملوه به مع الطالب ثم الخضر خرعه نائب عمرو البرين فيما
كلفناه به من الوفود معه على الحدود وغزه على عادته بنزهاته وتقوم الطمع حتى أخذ
في الحركة جهازا وأجزاء من بلاد فبأيل إيالتنا الشعبة لناحية بلاد إيالة الجزائر وغزه حتى
صبع له جميعه على الرسم الذي انتهى إليه وخرجنا فوضنا له كفتنا منذ الله بفضله على حضور المسلمين
لعلمه بالبلاد وأهلها مع تقريبنا له المرة بعد المرة أن الحزم يكون على ما كان بيننا ودولتنا
ودولة الترك أيام وكاتبتهم وأعرناه بالنقض في ذلك وسؤال الغرماء والأعيان من أهل
البلاد الجاورة لهم وكانوا يكلمونه حتى يستوعب ذلك بصدر رحبته ما صار غفلة منه وبلغنا
أنه لم تزوده لذلك وأنه وقع على تسليم بلاد فبأيل إيالتنا التي كانت بيده خلفا عن سلف

المصدر:

https://www.facebook.com/111426717044354/photos/pcb.169634951223530/169634167890275/?type=3&source=48

القائمة البيبليوغرافية

القرآن الكريم برواية ورش.

1- المصادر:

1) أبو العباس احمد بن خالد الناصري السلاوي. الاستقصا لاخبار دول المغرب الاقصي. تحقيق جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب البيضاء 1954.

2) خير الدين بربروس، مذكرات المجاهد خير الدين بربروس، تر: محمد دار الاصالة للنشر والتوزيع الجزائر 2010.

3) شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تح وتر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس 1974.

4) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تحقيق خليل شحادة، سوهيل زكار، دار الفكر بيروت، 2001.

5) مجهول، الدولة السعدية التكمدارتية، تحقيق عبد الرحمن بن حادة دار تنمل مراكش 1994.

2- المراجع:

6) ابراهيم المياسي، احتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دار هومة الجزائر 2005.

7) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء ط1 1979.

8) أحمد التوفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين االجزائر وإسبانيا 1792/1492الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1976.

9) صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989- 2007م، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

10) الصديق بن عربي، كتاب المغرب، 1984، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، دار الثقافة.

11) عبد الرحمان بن زيدان: العلائق السياسية للدولة العلوية، المطبعة الملكية، الرباط 1999.

12) علي الشامي. عقدة التجزئة في المغرب العربي. بيروت: دار الحكمة للنشر 1998.

13) محمد بن سعيد ايت ايدر وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب، مطبعة النجاح الدار البيضاء، ط1، 2011.

14) بن بوزيان عبد الرحمن، مشاريع الوحدة المغاربية وأثرها على تطور القضية الجزائرية 1958- 1962م، مؤتمر مهدية بتونس، 17 جوان 1958 أنموذجا، 2020، مجلد 12، عدد4،

15) ميلود غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الأقليمية والتحديات الوطنية، الجزائر: موسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011،

3- المجلدات والموسوعات والدوريات والجرائد:

16) العصور الجديدة، مج7، ع27، صيف، ريف، أكتوبر، 1439هـ/ 2017-2018م (201).

17) أبو القاسم الزياني، الروضة السليمانية، مخطوط معاهدة لالا مغنية، وثيقة أرشيفية O.M 30H15A.

18) مؤسسة علال الفاسى الزعيم، رسائل تشهد علي التاريخ مطبعة الرسالة 2006.

19) عبد الله الجيلالي، مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958، مجلة التراث، العدد 31، المجلد الاول اوت 2019

4- الرسائل الجامعية:

20) خليصة عمرون، فاطمة الزهراء لعزيري، حرب الرمال (1963)، وانعكاساتها المحلية والاقليمية، شهادة لنيل ماستر، تخصص تاريخ عالم معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف(المسيلة)، 2016-2017.

21) رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988,مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق ,2008/2007).

22) عائشة مصطفاوي، إتحاد المغرب العربي: دراسة في المعوقات والتحديات 1964-1999، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الوادي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.

23) غازي محمد، التنافس الأوربي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية (1884-1912) شهاد ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية- أدرار، 2019/2018.

24) مصطفي صايج، تطور العلاقات الجزائرية -المغربية 1962، 2000: دراسة ازمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر :معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1996).

7-المواقع:

25) نشر في سياسة - غرفة الأخبار بواسطة : العين الإخبارية، https://al-ain.com/amp/article/morocco-green-march#amp-tf.

26) محمد ماموني العلوي، الحياد خيار موريتانيا لملف الصحراء المغربية ، https://alarab.co.uk/ ، تاريخ الاطلاع: 26 أفريل 2022 على الساعة: 11:00.

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... أ

الفصل التمهيدي

مراحل ترسيم حدود الجزائر

أولا: حدود الجزائر والمغرب في العهد العثماني 05

1. الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة السعدية بالمغرب (1650/1518)..... 05

2. الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة العلوية بالمغرب (1830/1650) 08

ثانيا: مراحل ترسيم الحدود بين البلدين..... 10

1. أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر 10

ثالثا: وصول الإستعمار الفرنسي ومصير الحدود بين البلدين 12

1. تطورات قضية الحدود الجزائرية أثناء الثورة الجزائرية (1956م) 12

2. الحدود في المناطق الصحراوية تاريخيا 16

الفصل الأول

قضية التسوية من خلال المؤتمرات والمعاهدات المحلية

أولا: مؤتمرات طنجة ووجدة..... 19

1. مؤتمر طنجة 19

2. مؤتمر وجدة..... **21**

ثانيا: حرب الرمال وإنعكاساتها (1963)..... 25

ثالثا: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية..... 32

1. موقف الحدود الموروثة عن الاستعمار.....32

2. مسارات حل نزاع الصحراء الغربية.....33

رابعا: موقف المغرب وموريتانيا من قضية الصحراء الغربية 35

1. موقف المغرب..... 35

2. الموقف الموريتاني الحياد الإيجابي الصعب 37

الفصل الثاني

قضية تسوية الحدود بين البلدين من خلال المؤتمرات والمعاهدات الدولية

أولا: المعاهدات الفرنسية والإسبانية المغربية 41

1. المعاهدة الفرنسية المغربية سنة 1845 41

ثانيا: مؤتمر مدريد 49

ثالثا: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906..... 54

خاتمة **60**

ملاحق..... **63**

قائمة المصادر والمراجع..... **72**

فهرس الموضوعات..... **76**

ملخص:

تمثل قضية الحدود بين الجزائر والمغرب عائقا كبيرا في مسار العلاقات بين البلدين مما شهد كلا الطرفين صراعات ونزاعات سواء كانت سلمية أو عن طريق القوة، راح ضحيتها العديد من الضحايا والأبرياء.

وقد أثرت هذه القضية على العلاقات سواء المحلية أو الدولية وكان لها صدا كبير في كل دول العالم، وقد أخذوا بدورهم مواقف مختلفة فمنهم من أيد هذه القضية ومنهم من رفضها كليا.

فقد لجئوا إلى عقد مجموعة من المعاهدات والمؤتمرات في شأن هذه القضية للتفصيل فيها نهائيا، وقد حضرت هذه المعاهدات والمؤتمرات معظم دول العالم وتم طرح هذه القضية بكل ما فيها.

ولكن في الأخير كل هذا لم يجدي نفعا فقد ظلت قضية الحدود شائكة إلى يومنا هذا والتاريخ يشهد ذلك.

Summary:

The issue of the border between Algeria and Morocco represents a major obstacle in the course of relations between the two countries. Both sides witnessed conflicts and disputes, whether peaceful or by force, which claimed many victims and innocents.

This issue affected relations, whether local or international, and had a great resonance in all countries of the world, and they in turn took different positions, some of them supported this issue and some rejected it completely.

They have resorted to convening a number of treaties and conferences regarding this issue to finalize it in detail. Most of the countries of the world have attended these treaties and conferences, and this issue has been raised with everything in it.

But in the end, all this did not work, as the issue of borders has remained thorny to this day, and history bears witness to that.